الموسم الثاني
للانصات المركزي

الاتحاد الوطني الكوردستاني..آمال كبيرة للتغيير وتصحيح مسار الحكم

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 31
الاحد
2024/07/28
No. :7936

ترينـدز للبحوث والاستشارات
TRENDS RESEARCH & ADVISORY

TRENDS

عصر طرق الحرير الجديدة

في الشرق الأوسط

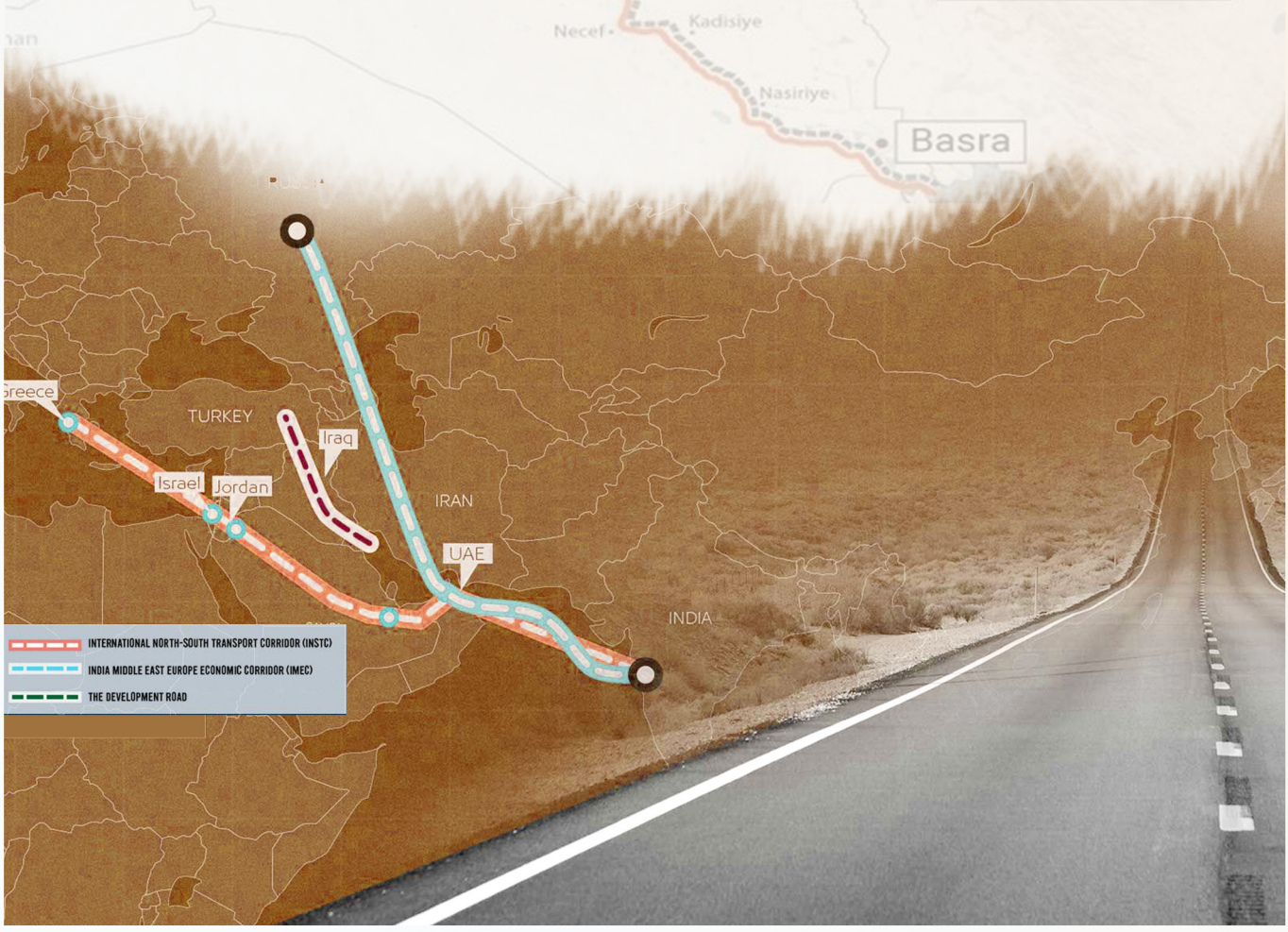

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- الرئيس بافل: حياة وأمن مواطنينا فوق كل اعتبار
- ضرورة صون وحدة الصف وترسيخ الحقوق الدستورية للشعب الكوردي
- في ذكرى شهداء كركوك في 28 تموز 2008
- الاتحاد الوطني الكوردستاني..آمال كبيرة للتغيير وتصحيح مسار الحكم
- نائب محافظ السليمانية : الاتحاد الوطني يعمل بروح الفريق الواحد لخدمة المواطنين
- رئيس الجمهورية يلتقي عددا من رؤساء وقادة الدول في باريس
- رئيس الجمهورية: نقل التجارب العالمية في التحول الرقمي لتطور مستقبل أجيالنا
- توضيح رئاسي : الأمر لا يخرج عن دائرة الاستهداف الشخصي
- السوداني: عدم تهميش أي مكون في صناعة القرار في كركوك
- د.شيلان فتحي: موقف النخبة الأكاديمية والمثقفة في كركوك تجاه مجريات المحافظة
- مجلس الدولة يحسم الجدل: التغييرات الادارية في محافظة نينوى قانونية
- هيومن رايتس ووتش: وعود التعويض لأهل سنجار لم تحترم

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- مايكل روبين: السوداني يخاطر بالسيادة العراقية عبر استرضاء تركيا
- سمير داود حنوش: هل يتشكّل الإقليم التركي في الشمال العراقي؟
- هادي عزيز علي: تعديل قانون الأحوال الشخصية دعوة لمغادرة الهوية الوطنية

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

- من ارشيف مواقف اردوغان : مشكلة الكرد من أبرز الأزمات التي تجابه بلدنا
- مسار التطبيع بين تركيا وسورية.. طريـق غـير مفـروش بالـورود
- فيدان: الدول الناضجة يجب عليها أن تدير خلافاتها بنضج
- .. سيطرة أمنية مستحدثة في دهوك تثير جدلاً حول أهدافها

المـرصد الايراني

- ايران وحسابات المكسب والخسارة من التقارب بين أنقرة ودمشق..
- مستقبل العلاقة بين واشنطن وطهران في ظل الإدارة الأمريكية القادمة

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

- مركز ترينـدز : عصر طرق الحرير الجديدة في الشرق الأوسط
- رفيق خوري: حرب منطقة خطرة في عالم متغير وخطر

الاخيرة:

- محمد شيخ عثمان : شهداء تظاهرة كركوك و رسالات متعددة

العدد: 7936... 2024-07-28

حياة وأمن مواطنينا فوق كل اعتبار

زار بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الخميس ٢٠٢٤/٧/٢٥ قيادة قوات كوماندو كوردستان، واستقبل من قبل ديار عمر، قائد قوات الكوماندو، وعدد من الضباط.

وخلال الاجتماع، أوضح قائد قوات كوماندو كوردستان، في تقرير، خارطة الطريق والخطوات المستقبلية لقواتهم، مؤكدا ضرورة تنظيم وتعزيز القدرات العسكرية، ليكونوا على أهبة الاستعداد لحماية كوردستان وحياة مواطنيها.

بدوره أشاد الرئيس بافل جلال طالباني، بجهود وتفاني قوات كوماندو كوردستان، في مواجهة الارهاب وصون الاستقرار في كوردستان، وقال: «من واجبكم ومهامكم، الاستمرار في مساعيكم لترسيخ القانون وحماية الأمن في كوردستان، جنبا الى جنب القوات الامنية الاخرى، وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينكم، عامل قوتكم ونجاحكم».

وأشار الرئيس بافل الى ان «حياة وأمن مواطنينا فوق كل اعتبار، لذا ينبغي ان تكونوا يدا فولاذية لمواجهة منتهكي القانون، وعدم السماح أبدا لزعزعة الاستقرار والأمن في اقليمنا».

ضرورة صون وحدة الصف وترسيخ الحقوق الدستورية للشعب الكوردي

أعلن جعفر شيخ مصطفى مسؤول مجلس حماية المصالح العليا للاتحاد الوطني الكوردستاني ان « الانتخابات هي وسيلة مهمة للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويمكن لنتائجها ان تكون عاملا لتحسين حياة ومعيشة المواطنين».

وبحسب بيان صادر عن المكتب الإعلامي لمسؤول مجلس حماية المصالح العليا للاتحاد الوطني «زار جعفر شيخ مصطفى مدينة جمجمال والتقى محمود سنكاوي وحامد الحاج غالي ورمضان ديكوني وعددا آخر من الشخصيات الاجتماعية في منطقة جمجمال والمناضلين والقيادات العسكرية».

وتم التباحث خلال الزيارة حول "آخر المستجدات المتعلقة بعملية انتخابات برلمان كوردستان والأوضاع العامة في الإقليم، حيث تم التأكيد على أهمية اجراء

انتخابات شفافة وضرورة مشاركة جماهير الشعب فيها»، حيث قال جعفر شيخ مصطفى: «الانتخابات هي وسيلة مهمة للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي ويمكن لنتائجها ان تكون عاملا لتحسين حياة ومعيشة المواطنين وتطوير الخدمات وعملية الازدهار».

كما شدد خلال اللقاء على «أهمية حماية وحدة الشعب والاستقرار والأمن في البلاد وترسيخ الحقوق الدستورية للشعب الكوردي على مستوى العراق».

الانتخابات ينقذ الاقليم من فراغه القانوني

من جهة اخرى ووفق بيان اخر صادر من المكتب الاعلامي لنائب رئيس الاقليم « فقد اجتمع جعفر شيخ مصطفى نائب رئيس الاقليم بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢٦ مع يان بريم القنصل العام الفرنسي في الاقليم اكد خلاله ضرورة اجراء انتخابات برلمان كوردستان بصورة حرة وديمقراطية».

كما بحث الاجتماع «مسألة مواجهة الارهاب وتهديدات ومخاطر داعش، عملية الاصلاح وتوحيد قوات البيشمركة، وكان هناك رؤية مشتركة حول المسألتين». وقال نائب رئيس الاقليم خلال اللقاء « ان اقليم كوردستان يمر في الوقت الراهن بفراغ قانوني، وان اجراء الانتخابات سينقذ الاقليم من هذا الفراغ».من جانبه اكد القنصل العام الفرنسي «استمرار مساعدات العسكرية الفرنسية للبيشمركة، سيما المتعلقة منها بالتدريب وعملية اصلاح وزارة البيشمركة من اجل توحيد قوات البيشمركة».

في ذكرى شهداء كركوك في التظاهرة الاحتجاجية ضد المادة 24 من قانون انتخابات المحافظات

*المرصد/فريق الرصد

في ٢٠٠٨/٧/٢٨ خرج الآلاف من أبناء كركوك، يمثلون جميع مكونات مدينة كركوك من كرد وتركمان وعرب وكلدوآشوريين، في تظاهرة سلمية للتنديد بالمادة ٢٤ من قانون انتخابات مجالس المحافظات والتي تتعلق بالانتخابات في محافظة كركوك.

وانطلقت التظاهرات من ٦ محاور (إمام قاسم، شوريجة، طريق بغداد، رحيماوا، منطقة الحديديين، منطقة تسعين)، وقد تجمع المتظاهرون قرب مبنى محافظة كركوك رافعين لافتات تندد بالآلية التي تم بها التصويت على قانون انتخابات مجالس المحافظات وخاصة المادة ٢٤ منه، حيث رفضوا هذه المادة، لأنها تؤدي الى التقسيم العرقي في المدينة وتقف بالضد من التعايش الأخوي فيها، كما هي مادة مخالفة للدستور وتؤجج الروح الشوفينية بين مكونات كركوك.

ودعا المتظاهرون الى تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور باعتبارها الحل الأنجع لمشاكل كركوك.وقد وضعت القوات الأمنية في حالة التأهب التام للحفاظ على الأمن والاستقرار في كركوك خلال التظاهرة.

وفي محاولة يائسة لاعداء الشعب الكردي استهدف الارهابيون التظاهرة حيث وقع إنفجار قوي في تمام الساعة ١٠:١٥ وسط حشد من المتظاهرين في كركوك، أسفر عن استشهاد (٢٦) شخصا وإصابة (١٨٠) بجروح.

ولكن الاستهدف الارهابي واطلاق الاعيرة النارية لم يثن المتظاهرين الذين واضلوا المسيرة ومنددين بادراج هذه المادة

غير الدستورية والمطالبة بازالتها .

هذا وقد صوتت رئاسة الجمهورية بالاجماع على استخدام النقض ضد هذا القانون والمطالبة بصياغة مسؤولة تراعي الدستور والتوافقات والاتفاقات بين المكونات والاطراف السياسية.

ونصت المادة (٢٤) التي ادرجت في القانون :

أولاً: تؤجل انتخابات مجلس محافظة كركوك والأقضية والنواحي التابعة لحين إنهاء مهام اللجنة المشكلة في الفقرة رابعاً أدناه على أن تصدر قرارات المجلس خلال مدة التأجيل بالتوافق بين مكونات الرئيسية (عرب – كرد – تركمان) في الأمور المنصوص عليها في المادة (٢) من قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨ والمادة (٧) من قانون المحافظات رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨.

ثانياً: يتم تقسيم السلطة بين المكونات الرئيسية الثلاث بنسبة ٣٢٪ لكل مكون من المكونات الرئيسية (عرب - كرد – تركمان) و ٤٪ للمسيحيين. والمقصود بالسلطة هي جميع الدوائر الأمنية والمدنية المرتبطة بوزارة أو غير مرتبطة بوزارة وبما فيها المناصب السيادية الثلاث (رئيس المجلس – المحافظ – نائب المحافظ) ورئاسات لجان المجلس والوظائف العامة بمختلف الدرجات.

ثالثاً: يعهد بالملف الأمني لمحافظة كركوك إلى وحدات عسكرية مستقدمة من جنوب ووسط العراق بدلاً من الوحدات العسكرية العاملة حالياً وخلال فترة عمل اللجنة المشكلة لضمان حريتها ومهنيتها مع التأكيد على خروج القوى الأمنية المرتبطة بالأحزاب السياسية.

رابعاً: تشكيل لجنة تتولى تنفيذ المهام الواردة في (ثانياً) أعلاه و(خامساً) أدناه وتكون نسبة تكوين كل مكون من المكونات الرئيسية أربعة أعضاء، اثنين منهم من أعضاء مجلس النواب لكل مكون، وعضو واحد للمسيحيين وتتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية عدد الأعضاء. على أن تشترك الحكومة في اللجنة بأعضاء يسميهم رئيس الوزراء ويكون من بينهم ممثلين عن وزارة التجارة والتخطيط والداخلية (الجنسية) وبإشراف ممثلين اثنين عن الأمم المتحدة والجامعة العربية مهمتهم تقديم الدعم والنصح والإرشاد والمراقبة وينتهي تشكيل اللجنة وتباشر مهامها بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١.

خامساً: مهام اللجنة:

١- وضع آلية تقاسم السلطة الواردة في الفقرة (ثانياً) أعلاه.

٢- تحديد التجاوزات على الأملاك العامة والخاصة والسكانية ضمن محافظة كركوك بعد ٢٠٠٣/٤/٩.

٣- ترفع اللجنة توصياتها إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لإنشاء وتحديث سجل الناخبين وفق إلى ما توصلت إليه من نتائج.

٤- تجري انتخابات مجلس محافظة كركوك بعد رفع اللجنة كافة التوصيات والنتائج التي توصلت إليها إلى مجلس النواب وبموعد وآلية يتم تحديدهما من قبل المجلس.

سادساً: تتكفل الحكومة الاتحادية بتوفير الغطاء الأمني والنفقات المالية اللازمة لأداء اللجنة مهامها.

سابعاً: عند عرقلة أو عدم تنفيذ تشكيل اللجنة أو تنفيذ مقرراتها أو توصياتها يصار إلى إجراء انتخابات مجلس المحافظة وفق نسبة (١٠) مقاعد لكل مكون من المكونات الرئيسية و(٢) مقعد للأقليات في تاريخ يحدده مجلس النواب في موعد أقصاه ٢٠٠٨/١٢/٣١.

ثامناً: تعتبر هذه المادة كلاً لا يتجزأ لغرض التفسير والتنفيذ ولا يعمل بأي نص يتعارض مع أحكامها.

الاتحاد الوطني الكوردستاني.. آمال كبيرة للتغيير وتصحيح مسار الحكم

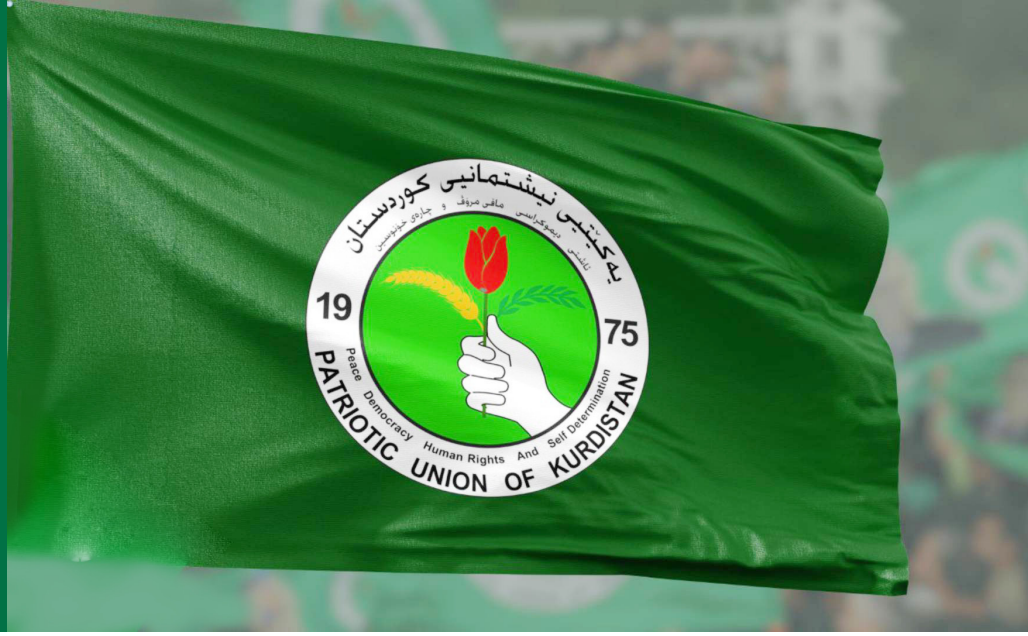

تعقد جماهير شعب كوردستان، آمالاً كبيرة على الاتحاد الوطني الكوردستاني لتصحيح مسار الحكم في اقليم كوردستان، وتشكيل حكومة تخدم جميع المواطنين دون تمييز وتعزيز الديمقراطية في اقليم كوردستان.

الحزب الوحيد القادر على التغيير

يقول لقمان وردي عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني لـPUKMEDIA: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني هو الحزب الوحيد الذي تبني عليه جماهير شعب كوردستان آمالها، ويلعب اليوم دوراً مهماً بقيادة الرئيس بافل جلال طالباني لتجاوز المآسي التي تعرض لها شعب كوردستان.

واضاف: ان الاتحاد الوطني له دور مهم في حسم المشاكل العالقة بين اربيل وبغداد وهو يؤكد دائما ضرورة الدفاع عن حقوق شعب كوردستان في بغداد، وبعد المؤتمر الخامس الاتحاد الوطني الكوردستاني لديه سياسة واضحة ويعتبر نفسه المدافع الوحيد عن حقوق وتطلعات الموطنين وهو الوحيد القادر على تحقيق امال المواطنين.

تصحيح مسار الحكم

يقول لقمان وردي: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني لديه ملاحظات حول سير مسار الحكم في اقليم كوردستان والامور تدار من قبل طرف سياسي واحد وتستخدم للمصالح الحزبية.

واضاف: لذا الاتحاد الوطني الكوردستاني يحمل الآن شعار تغيير مسار الحكم وتصويب العملية السياسية في اقليم كوردستان.

واوضح: يجب ان تكون المؤسسات الحكومية مؤسسات وطنية وتعمل من اجل خدمة المواطنين وتوفير مناخ مناسب للحريات لجميع شرائح المجتمع وهذا الامر ينفذ عن طريق الانتخابات وسنشكل حكومة تخدم جميع المواطنين دون اي تمييز.

الانتخابات امر ضروري

يقول لقمان وردي: لابد من تصحيح مسار الحكم عن طريق الانتخابات وتشكيل برلمان فاعل والجماهير تعقد آمال كبيرة على الاتحاد الوطني الكوردستاني لتنفيذ هذه المهمة.

واضاف: يجب تشكيل حكومة متعدلة تعبر عن آمال جميع ابناء شعب كوردستان وهذا الامر ينفذ عن طريق الاتحاد الوطني الكوردستاني فقط، هذ الحزب الذي يضع مصالح المواطنين دائما فوق مصالحه الحزبية.

نائب محافظ السليمانية :

الاتحاد الوطني يعمل بروح الفريق الواحد لخدمة المواطنين

تأتي محافظة السليمانية في مقدمة محافظات اقليم كوردستان والعراق، في الكثير من النواحي الخدمية، مثل التربية والتعليم العالي والصحة والاستثمار والبيئة والرياضة وغيرها، ففي الامتحانات العامة للمرحلة الاعدادية، التي أعلنت وزارة التربية في حكومة الاقليم نتائجها أمس الجمعة، من مجموع الطلبة الأوائل البالغ عددهم ٤٣ طالبا وطالبة، ٣١ منهم من محافظة السليمانية.

حول هذا الموضوع، تحدث شاهو عثمان، نائب محافظ السليمانية للشؤون الادارية، للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA، قائلا: «مبادرة الاتحاد الوطني للإدارة المشتركة والتعايش والعمل المشترك بين الأطراف والمكونات كافة، لها انعكاسات إيجابية في النتائج الجيدة التي حصلت عليها السليمانية على مستوى الاقليم والعراق عامة، وجهودنا متواصلة للإبقاء على هذه الريادة والمكاسب المتحققة، وهدفنا أن نكون في الطليعة في القطاعات كافة».

وأضاف شاهو عثمان: «تأتي السليمانية في طليعة المحافظات الكوردستانية والعراقية في مجالات التربية والتعليم العالي والاستثمار والصحة والبيئة والأمن، والفضل في ذلك يعود الى جهود الاتحاد الوطني الكوردستاني، حيث عمل عن طريق ممثليه في الحكومة وكذلك على المستوى الحزبي، على تقديم أفضل الخدمات لمواطني المحافظة، وجهود قوباد طالباني نائب رئيس وزراء الاقليم في دعم الشباب والتنسيق مع دوائر السليمانية، خير دليل على ذلك».

وأوضح نائب محافظ السليمانية، أنه «بعد المؤتمر الخامس للاتحاد الوطني نرى حماسا أكبر في خدمة مواطني

السليمانية وسائر مدن وقصبات الاقليم، وذلك لأن الاتحاد الوطني يعمل بفريق واحد لتحقيق هدف واحد ألا وهو خدمة المواطنين».

السليمانية في الطليعة دوما

شهدت محافظة السليمانية تطورا بارزا في قطاع التربية والتعليم، حيث إن أغلبية الطلبة الأوائل في المراحل المختلفة هم من طلبة السليمانية وأطرافها، وفي الامتحانات العامة للمرحلة الاعدادية للعام الدراسي ٢٠٢٣- ٢٠٢٤، من مجموع الطلبة الأوائل البالغ عددهم ٤٣ طالبا وطالبة، ٣١ منهم من محافظة السليمانية.

وبحسب الإحصائيات الرسمية، فإن السليمانية تأتي في الصدارة أيضا من حيث تقديم الخدمات الصحية، على صعيد العراق ككل.

وفي قطاع الاستثمار تأتي السليمانية في الطليعة على مستوى العراق، حيث تم منح الاجازرة لـ٣٧٠ مشروعا خلال السنوات الـ١٩ االماضية، أكثريتها في عام ٢٠٢٣، وهي ٥٣ مشروعا.

وفيما يتعلق بقطاع التعليم العالي، تأتي جامعة السليمانية في المركز الأول ضمن تصنيف الجامعات الحكومية والأهلية على مستوى الاقليم، وعلى صعيد العراق تأتي في المرتبة الرابعة، وذلك وفق تقرير موقع (ويبوميتريكس) للنصف الثاني من العام الحالي ٢٠٢٤.

وبحسب إحصائيات وزارة التخطيط العراقية، فإن نسبة الفقر في السليمانية هي الأقل، على مستوى العراق والاقليم، حيث تبلغ ٣٪ فقط.

وتبلغ نسبة المساحة الخضراء في السليمانية ١٥٪، وهي أنظف محافظة عراقية، كما أعلنت وزارة البيئة العراقية.

كما شهد قطاع الرياضة في السليمانية تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، وحصلت الفرق الرياضية والرياضيون في السليمانية على نتائج كبيرة في البطولات المحلية والدولية.

وبحسب إحصائيات وزارة التخطيط العراقية، فإن نسبة الفقر في السليمانية هي الأقل، على مستوى العراق والاقليم، حيث تبلغ ٣٪ فقط.

جامعة السليمانية في المقدمة مجددا

الى ذلك نشرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إقليم كردستان، الأحد، جدولا حديثا لتسلسل الجامعات الكردستانية في الإقليم والعراق والعالم.

ووفقا للجدول الذي أعلنه تصنيف Ranking Web of Universities او Webometrics، فإن جامعة السليمانية تصدرت الجامعات في إقليم كردستان من حيث الكفاءة والرصانة العلمية، وبينما جاءت جامعة السليمانية في المرتبة العاشرة على مستوى العراق ككل، حلت في المرتبة الـ٢٨٩١ على مستوى جامعات العالم.

وتصنيف Ranking Web of Universities او Webometricsهو تصنيف عالمي يتم تصنيف الجامعات بالاعتماد على اربعة عوامل وهي حجم)عدد صفحات(في الموقع الالكتروني الرئيسي للجامعة وتفرعاته حسب البيانات المأخوذة من موقع Google وعدد الوصلات الخارجية)في المواقع الاخرى(التي تأخذ المتصفح الى موقع الجامعة وعدد الاستشهادات للباحثين في موقع كوكل سكولار Google Scholar وعدد البحوث المنشورة في سكوبس .

خلال حفل افتتاح الألعاب الأولمبية في باريس

رئيس الجمهورية يلتقي عددا من رؤساء وقادة الدول

التقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد يلتقي عدد من رؤساء وقادة الدول المشاركة في حفل افتتاح الألعاب الأولمبية في العاصمة الفرنسية باريس

يذكر ان فخامته وصل قصر الإليزيه لحضور حفل افتتاح الألعاب الأولمبية، وكان في استقباله الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون

استقبال وزير الشباب والرياضة وعددا من أعضاء البعثة العراقية المشاركين

هذا واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الجمعة ٢٦ تموز ٢٠٢٤، في مقر إقامته في باريس، وزير الشباب والرياضة الدكتور أحمد المبرقع واللاعبين المشاركين في أولمبياد باريس بألعاب رفع الأثقال، والجودو، والسباحة، وألعاب القوى، دعماً لمشاركة العراق بمختلف الألعاب في هذا المحفل الرياضي الكبير.

وبيّن فخامة الرئيس أن الرياضة تحظى بمساحة كبيرة من اهتمام ودعم رئاسة الجمهورية، مبينا أن حضور المباراة الافتتاحية لمنتخبنا الأولمبي تأتي تأكيدا لذلك الاهتمام.

وأكد السيد الرئيس أهمية مشاركة الفرق والمنتخبات العراقية في المحافل الدولية بوصفها عاملاً مهما في تعزيز العلاقات بين الدول والشعوب وتنمية المجتمعات، فضلاً عن دورها الوقائي في حماية الشباب وتعزيز السلوك الإيجابي لديهم، فيما حثّ لاعبينا على بذل جهود استثنائية من أجل تحقيق نتائج إيجابية ورفع اسم العراق في البطولات والمسابقات الدولية.

من جانبه، ثمن معالي وزير الشباب والرياضة والوفد المرافق اهتمام فخامة رئيس الجمهورية بالمشاركة العراقية في هذا المحفل العالمي، وحرص فخامته على لقائهم والوقوف على احتياجاتهم وتوفير الأجواء المناسبة للرياضيين العراقيين قبل انطلاق المنافسات.

زيارة السفارة العراقية في باريس

وزار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٢٥ تموز ٢٠٢٤، السفارة العراقية في باريس، حيث التقى سعادة السفير د.وديع بتي وكادر السفارة.

وثمن فخامة رئيس الجمهورية، في بدء اللقاء، جهود كوادر السفارة فيما يتعلق بمشاركة العراق في أولمبياد باريس وتسهيل الإجراءات المطلوبة، مؤكداً أهمية تعزيزها باتجاه خدمة الجالية العراقية المقيمة في فرنسا، وتمتين علاقات العراق مع فرنسا بوصفها مركزا حيوياً عالمياً مهماً.

وبيّن فخامته حرص رئاسة الجمهورية على تعزيز علاقات العراق الخارجية وبناء شراكاته وعلى مختلف الصُعُد وخطواتها باتجاه استعادة العراق دوره الطبيعي كقوة مؤثرة وعامل إيجابي في تحقيق السلام والاستقرار.

كما استعرض فخامته الأوضاع التي يشهدها العراق في أكثر من مجال، موضحا أن الأمن والاستقرار الذي يشهده العراق يبعث على التفاؤل ويتطلب من الجميع التكاتف لإدامته.

وفيما يخص ملف حقوق الإنسان، أوضح فخامة الرئيس أن خطوات إيجابية عديدة تحققت في هذا الجانب بتعاون رئاسة الجمهورية مع الجهات المعنية وهو ما أثمر عن إطلاق سراح ١٣ ألف موقوف، مشيراً إلى وجود قوانين واضحة تنظم موقف العراق إزاء القضايا الإنسانية المختلفة.

وقد ثمن سعادة السفير اهتمام فخامة رئيس الجمهورية وما تفضل به من توجيهات وملاحظات لأجل تعزيز دور السفارة في تقديم الأفضل للجالية العراقية.

استقبال اللاعبة العراقية التي حملت الشعلة الأولمبية في باريس

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٢٥ تموز ٢٠٢٤، في مقر السفارة العراقية في باريس، اللاعبة العراقية التي حملت الشعلة الأولمبية في أولمبياد باريس شيلان شمال وعائلتها.

وأكّد فخامة الرئيس أن تواجد فتاة عراقية من بين حملة الشعلة الأولمبية على مستوى العالم يعكس مكانة المرأة العراقية وما تتميز به من مؤهلات وقدرات إبداعية وعطاء ثر.

كما جدد فخامته موقف رئاسة الجمهورية الواضح في دعم المرأة وتعزيز دورها، وتذليل كل الصعوبات التي تعوّق تواجدها في مركز صنع القرار.

من جانبها، ثمنت اللاعبة شمال مواقف فخامة الرئيس الداعمة والمساندة للمرأة، معربةً عن سعادتها بلقاء فخامته.

رئيس الجمهورية:

نقل التجارب العالمية في التحول الرقمي يسهم بتطور مستقبل أجيالنا

نيابة عن السيد رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، حضر مستشار وممثل رئاسة الجمهورية في مجلس النواب الدكتور جمال عبد الزهرة المحمداوي، ملتقى شباب التحول الرقمي (DTIYouth) الذي نظمته «منظمة سيبار لتطوير الاقتصاد الرقمي» في قاعة بغداد بمعرض بغداد الدولي.

وألقى الدكتور جمال المحمداوي كلمة السيد رئيس الجمهورية في الملتقى، أكد خلالها أن هذا الملتقى يمثل نقطة تحول هامة نحو تعزيز البنية التحتية الرقمية في البلاد، مشيراً إلى أن التحول الرقمي في العراق يشمل تبني التقنيات ودمجها في نماذج الأعمال مما يسهم في إعادة تشكيل الأسواق وتقديم حلول مبتكرة للتحديات القائمة.

وفي ما يلي النص الكامل لكلمة السيد الرئيس:

«بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أود في البداية أن أنقل إليكم تحيات وسلام فخامة رئيس الجمهورية، متمنياً لكم التوفيق والنجاح في هذا الملتقى الهام.

إنه لمن دواعي سروري أن أكون معكم اليوم في ملتقى شباب التحول الرقمي DTI Youth، الذي تنظمه «منظمة سيبار لتطوير الاقتصاد الرقمي». إن هذا الملتقى يمثل نقطة تحول هامة نحو تعزيز البنية التحتية الرقمية في العراق، ويهدف إلى تقريب المسافات بين الخبرات العالمية والتقنيات الحديثة ليستفيد منها شبابنا ويطوروا مهاراتهم لمواكبة سوق العمل.

الحضور الكريم..

يتجه المجتمع الحديث بسرعة نحو الثورة الصناعية الرابعة، إذ تدخل التقنيات الرقمية في جميع جوانب حياتنا. إن التحول الرقمي في العراق يشمل تبني التقنيات ودمجها في نماذج الأعمال، مما يسهم في إعادة تشكيل الأسواق وتقديم حلول مبتكرة للتحديات القائمة.

لقد أصبحت التحولات الرقمية ضرورة حتمية للتطور والنمو الاقتصادي. إن مبادرة التحول الرقمي في العراق تمثل رؤية استراتيجية طموحة لتعزيز التنمية الشاملة، بدءاً من تحسين البنية التحتية الرقمية، مروراً بتعزيز الحكومة الإلكترونية، وصولاً إلى رفع قدرات العمل الرقمي وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال في قطاع التكنولوجيا.

السادة الحضور..

الشباب المتقدمون للحضور مهتمون بمجالات متعددة تشمل البرمجيات، الشبكات، الذكاء الاصطناعي، الدفع الإلكتروني، الأمن السيبراني، الاتصالات، الإعلام الإلكتروني، البيانات الضخمة، علوم البيانات، إنترنت الأشياء، الجيل الخامس، المدن الذكية، الروبوتيكس، والتجارة الإلكترونية. إن هذا التنوع يعكس أهمية التحول الرقمي في جميع جوانب حياتنا ويفتح آفاقاً واسعة للنمو والابتكار.

إن مشاركة نخبة من السادة المنظمين والمتحدثين في هذا الملتقى تهدف إلى نقل التجارب العالمية في التحول الرقمي وريادة الأعمال الرقمية إلى مجتمعنا العراقي، مما يسهم في بناء مستقبل أفضل لشبابنا. وتأتي هذه المبادرة برعاية أكبر الشركات التقنية والاتصالات في العراق.

ختاماً، أود أن أعرب عن شكري وتقديري لمنظمة سيبار لتطوير الاقتصاد الرقمي، وكل من ساهم في تنظيم هذا الملتقى الهام. نسأل الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير بلدنا العزيز، وأن يمكّن شبابنا من تحقيق أهدافهم وطموحاتهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.»

توضيح رئاسي : الأمر لا يخرج عن دائرة الاستهداف الشخصي

تداولت وسائل التواصل الاجتماعي التغريدة على منصة x « » للإعلامي د . حميد عبد الله ، بشأن مخاطبة د . علي الشكري بصفته رئيساً لهيأة المستشارين والخبراء ، الأمانة العامة لمجلس الوزراء لعرض الطلب المقدم إلى فخامة رئيس الجمهورية المحترم من قبل أسرة المدان « نوزاد داود فتاح الجاف « مالك « مصرف الشمال « على أنظار دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم لأستحصال موافقته لإصدار التوصية بالعفو الخاص ، وهنا لابد من توضيح ما يلي :

١- أن طلب المدان» نوزاد داود فتاح الجاف « مقدم إلى فخامة رئيس الجمهورية المحترم ، الذي أحال الطلب بدوره إلى الدائرة القانونية في رئاسة الجمهورية ، وهي تشكيل لا يتبع هيأة المستشارين والخبراء.

٢- بينت الدائرة القانونية أنه لا يوجد مانع قانوني من التوصية

بمنح العفو الخاص للمدان « نوزاد داود فتاح الجاف « كون جريمته من الجرائم التي يجيز القانون منح العفو عنها ، إضافة لكون المدان مصابا بمرض السرطان حسب الوثائق المرفقة بالطلب المقدم إلى فخامة رئيس الجمهورية ، إضافة لحصول تنازل المشتكي أمام محكمة جنح الكرادة والمرفق مع الطلب أيضا، فضلاً عن أن عمر المدان قد تجاوز « ٦٥ « سنة .

٣- عرض رأي الدائرة القانونية على اللجنة المشكلة بهيأة المستشارين والخبراء بكل من المستشار عبد الله الزيدي والمستشار الدكتور أمير الكناني ورئيس هيأة المستشارين والخبراء الدكتور علي الشكري ، وبينت اللجنة أنه لا يوجد مانع قانوني من منح المدان « نوزاد داود فتاح الجاف « العفو الخاص كون جريمته من الجرائم التي يجيز القانون منح العفو عنها ، إضافة إلى ان المدان مصاب بمرض السرطان حسب التقارير المعروضة على اللجنة ، وحصول التنازل من المشتكي ، وتجاوز عمر المدان « ٦٥ « سنة .

٤- عُرض الرأي القانوني ورأي هيأة المستشارين والخبراء على فخامة رئيس الجمهورية كون طلب منح التوصية إلى دولة رئيس مجلس الوزراء تدخل ضمن صلاحية فخامته .

٥- عُرض طلب فخامة رئيس الجمهورية المحترم على دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم ، والمرسل بتوقيع رئيس هيأة المستشارين والخبراء بصفته الوظيفية ، حيث وجه دولته بمخاطبة وزارة الصحة لعرض التقارير الطبية المرفقة بالطلب عن حالة المدان على اللجان الطبية المتخصصة ، حيث أجابت وزارة الصحة بأنه مصاب بمرض السرطان وأيدت ما جاء بالتقارير الطبية المعروضة على الدائرة القانونية وهيأة المستشارين والخبراء في رئاسة الجمهورية ، وفي ضوء ذلك حصلت موافقة دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم للأسباب المعروضة بكتاب رئاسة الجمهورية على منح العفو الخاص .

من خلال ما تم عرضه يتبين جلياً أن الأمر لا يخرج عن دائرة الاستهداف الشخصي ، والإيحاء بان هناك مخاطبة شخصية من قبل رئيس هيأة المستشارين والخبراء لمنح العفو الخاص للمدان « نوزاد داود فتاح الجاف « صاحب مصرف الشمال ، بعد أن حجب صاحب المنشور هذه الحقائق عن الرأي العام ، فاقتضى إيضاح الحقائق بالوثائق ، ونهيب بالرأي العام تحري الدقة والبحث عن الحقيقة قبل تداول المنشورات المظللة .

رئاسة الجمهورية

٢٠٢٤/٧/٢٥

السوداني:عدم تهميش أي مكون في صناعة القرار في كركوك

استقبل رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، يوم السبت ٢٠٢٤/٧/٢٧، أعضاء مجلس محافظة كركوك من المكوّن التركماني، في إطار متابعة سيادته لتفاهمات القوى الوطنية في المحافظة لتشكيل الحكومة المحلية، والمضي بتنفيذ البرنامج الحكومي في قطاعات التنمية والخدمات، وتطوير عمل الأجهزة المحلية بالمحافظة.

وأشار السيد السوداني، خلال اللقاء، إلى أهمية تقديم مصلحة أبناء كركوك في أي اتفاق بين القوى السياسية التي فازت بالانتخابات، إثر النجاح في إجرائها بعد تعطيل استمر منذ عام ٢٠٠٥، مؤكداً ضرورة العمل كفريق واحد، بعيداً عن التهميش أو الإقصاء لكل القوى الوطنية والاجتماعية المتآخية في كركوك.

كما جدد سيادته حثّ أعضاء مجلس المحافظة على اختيار الإدارات الحكومية المحلية الناجحة، والاتفاق بشأن اختيار منصب محافظ كركوك بما يلبّي تطلعات أبناء المحافظة، مؤكداً دعمه لعمل المجلس، وتوفير كل ما من شأنه أن يرتقي بالواقع الاقتصادي، ويعزز زخم إعمار البنى التحتية والخدمات فيها.

وكان رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني،قد استقبل الخميس ٢٠٢٤/٧/٢٥، أعضاء مجلس محافظة كركوك من المكّون العربي، ضمن متابعة سيادته جهود القوى الوطنية في المجلس لاختيار محافظ للمحافظة، والمضيّ في تشكيل الحكومة المحلية.

وأكد سيادته، خلال اللقاء، أهمية استكمال تشكيل الحكومة المحلية، والتوافق بين ممثلي المكوّنات المتآخية للمحافظة، وضمان مشاركة الجميع بفاعلية، وعدم تهميش أي مكوّن في صناعة القرار؛ لما للمحافظة من خصوصية، وضرورة تعاون جميع القوى الوطنية فيها؛ من أجل تحقيق تطلعات أهلها واستمرار الخطط الحكومية في الجوانب الخدمية والتنموية، وتحقيق نهضة اقتصادية، بالتكامل مع البرنامج الحكومي ومستهدفاته، التي تلبّي احتياجات المواطنين في كل أرجاء العراق.

وشدد السيد السوداني على أن نجاح الحكومة في إجراء الانتخابات المحلية في كركوك، بعد تعسّر إجرائها منذ عام ٢٠٠٥، يمثل خطوة مهمة على طريق ترسيخ الاستقرار في المحافظة، وإيفاءً بما وعدت به في برنامجها، مؤكدًا أن مجالس المحافظات والحكومات المحلّية هي الجناح التنفيذي والظهير الساند للحكومة، في سعيها إلى إتمام مهامّها وواجباتها الخدمية والاقتصادية، وفي مختلف مجالات التنمية.

موقف النخبة الأكاديمية والمثقفة في كركوك تجاه مجريات المحافظة

*د.شيلان فتحي الهموندي

كل هبة يمحنها الله تعالى لبني البشر تقتضي زكاة مقدرة ، وزكاة العلم والمعرفة والحكمة تعليمه لمن لايعلمه، من خلال التوجيه والإرشاد والنصح والآراء الخلاقة النيرة لأبناء المجتمع من العامة للتغلب على صعوبات الحياة والأزمات العويصة التي يتعرضون لها بغية المساهمة في خلق مجتمع افضل.

عليه اريد التنويه في هذا المقال لموقف النخبة الاكاديمية والمثقفة من كرد وعرب وتركمان وآشوريين في مجتمع متنوع وثري بالثورات والإمكانيات البشرية شأن ثرائها بالنفط والثروات الطبيعية..

صحيح بحكم الوضع السياسي طوال العقود الماضية في العهد الدكتاتوري الى العهد الديمقراطي الهش بعد سقوط الدكتاتور في عام ٢٠٠٣ كان هذا المجتمع منقسما بحسب المكونات و مصالح القوميات المختلفة، ومثلما لانتوقع من الكردي في كركوك أن يكون بالضد من المصلحة الكردية أو بالضد من القاعدة الجماهيرية والتوجه الكردي العام. فلا يجيب أن نتوقع من التركماني و العربي في كركوك موقفا موازيا ايضا في الانحياز لخارج السرب.

لكن من البديهي أن يظل المثقف والنخبة برغم الانتماء المكوناتي محتفظا بهامش من الحرية في التفكير و التعبير المغاير بأعتباره ضمير المجتمع والمعبر عن الهاجس المستقبلي له.

وفي حين أن المجتمع الكردي في كركوك ومثقفيه يسير ان في خطين مختلفين احيانا من الموقف والحراك الكركوكي.

خط يؤيد الموقف الكردي العام وخط ينتقد الكثير مما يجرى في كركوك و دور السياسة الكردية فيها.

إلا أننا نفتقر الى مثل هكذا آراء ومواقف في المجتمع التركماني و العربي صادرة من نخبة مثقفيه وأكاديميه، إذ اننا نشهد ونرى مواقف النخبة الكردية جهارا باللغة الكردية والعربية معبرين احيانا عن إنتقاداتهم للموقف الرسمي الكردي فأننا لا نشهد الموقف العربي والتركماني المعبر عنه باللغة العربية منتقداً الشأن العام في كركوك.

ماهي أخطاء النخبة العربية المحلية في كركوك ؟

وماهو موقف النخبة التركمانية من الاحداث؟

نحن هنا لانريد الخوض في سياسات الماضي حول الموقف العربي الصامت من سياسات التعريب و الترحيل التي طالت الكرد و التركمان.

فالعراقي من كل القوميات ومن كل تضاريس المدن العراقية كان يعيش في ظل الديكتاتورية البعثية ولا أحد يطالب بالمواقف الجريئة ذات التكلفة الباهضة في ظل الأنظمة الدكتاورية. وخصوصاً أن سياسات التعريب في كركوك كانت تصور وتقدم وكأنها لصالح عرب كركوك وبالضد من مصالح الكرد والتركمان في ظل سياسة التفرقة التي كان النظام يمارسها ضد فئات المجتمع العراقي، و في ظل السياسات الخبيثة التي كانت تؤلب كل فئة وقومية ضد الفئة والقومية الأخرى.

الا أن حال العراق الاتحادي و رغم هشاشة التجربة ديمقراطياً و خصوصاً في مدينتنا الحبيبة كركوك كانت فرصة ثمينة للتعبير الحر والجريء والنقد البناء والدفع بأتجاه انشاء منظومة ادارية ومصالح كركوكية مشتركة بين المكونات الكركوكية الأصيلة. صحيح إن الانتخابات الدورية لمجلس النواب العراقي في مدينة كركوك كانت تغذي وتنمي الاستقطاب القومي و المكوناتي، وكل فتة تصوت لمكونها العرقي.

إلا أن المناداة والدعوة لمواقف وطنية موحدة تعزز وتؤكد على المشتركات والعيش والتعايش السلمي يظل من أسمى مهام النخبة والفئة المثقفة من أجل إيجاد الحلول المستدامة والراسخة لمشاكل كركوك.

فأين هذه الآراء البناءة وأين النقد العربي والتركماني لمشاكل كركوك والخروج بحلول منصفة وفق التركيبة السكانية؟

فما هو الموقف العربي من سياسات المحافظ بالوكالة في التعامل مع مكون كبير مثل

المكون الكردي؟

فطوال سنوات مابعد ٢٠١٧ نجد سياسات تفرقة وسياسات تعال وفوقية وضعط على المكون الكردي يقترب من سياسات النظام السابق في التعريب والإساءة والتجاوز على الحقوق، في حين كان الموقف الكردي قبل ٢٠١٧ من سياسات الادارة الكردية في كركوك موقفاً إنتقادياً وموقفا مبنيا على النقد البناء بكل لغات كركوك، فالى جانب التأييد للسياسة الرسمية الكردية.

كانت هناك دائماً اتقادات للسياسة الادارية وللمثالب الموجودة في الحكم المحلي وهو حكم كان محسوباً على الكرد والكرد لم ينكروه.

ولكن على الاقل كانت هناك رؤى مختلفة وانتقادات موجهة للسياسة الكردية بشكل عام قبل تلك الفترة بل كانت هناك فترات كان فيها الحزبان الكرديان ينتقدان بعضهم البعض، إلا أننا لم نشهد ذلك من قبل النخبة العربية في انتقاد الاحزاب و السياسة العربية في كركوك، ومثل ذلك لم نشهد نقداً من النخبة التركمانيه تجاة السياسة التركمانية المتبعة من قبل الاحزاب التركمانية

وهذا يدفعنا إلى التساؤل ، هل أن السياسة العربية والتركمانية هي سياسة نقية خالصة ومنزهة خالية من الهفوات والأخطاء أم ان نخبهم ارتأت الصمت والسكوت عنها لغرض في نفس يعقوب؟

اذ اننا وطوال السنوات السابقة لم نشهد نقداً لأي موقف أو سياسة عربية وتركمانية من قبل المثقفين العرب والتركمان في كركوك.

لم نشهد مثلاً دعوة عربية الى الانفتاح على المكون الكردي أو دعوة تركمانية نحو تجاوز الفئوية الى رحاب المجتمع الكركوكي والعراقي بشكل عام.

بينما نشهد دائماً رؤى كردية مختلفة يميناً ويساراً تدعو الى التعاطي مع المكون العربي والتركماني بشكل مختلف.

مثلاً نرى ذلك المثقف الذي يدعو الى الاهتمام الكردي بالمكون العربي و نرى الاخر يدعو الى العناية الجادة بالمكون التركماني أو اتباع سياسة كردية كركوكية اقل مركزية من السياسات المصدرة من عاصمة اقليم كردستان.

فهل هناك كلام و رأي عربي و تركماني مختلف لم يتبادر إلى أذهاننا نظراً لخفوت الصوت ؟ أم أن الامر مرده الى قصور في حاسة السمع الكردي؟

فهل يكمن السبب في السياسات السابقة المترسخة والمتبعة من قبل قبل النظام الدكتاتوري في التعريب والاستيطان أم السبب في فقر وعجز السياسة العراقية بشكل عام ، في ايجاد الحلول و تعزيز المشتركات الدينية والحضارية والثقافية، وهو ما يلقي بظلاله على السياسة الكركوكية بشكل عام؟

بناءا عليه ارجو من المثقفين والأكاديميين ان يضطلعوا بالدور المحوري والمهام التي تقع على عاتقهم، وان يكونوا جديرين بمكانتهم كونهم النخبة المثقفة والأكاديمية الكركوكية.

* أكاديمية ومحاورة إعلامية

مجلس الدولة يحسم الجدل: التغييرات الادارية في محافظة نينوى قانونية

أكد مجلس الدولة العراقي، أن قيام مجلس محافظة نينوى بتغييرات في المناصب الادارية، إجراء قانوني لا إشكال عليه.

وأعلن مجلس الدولة، في قرارها الرقم ٢٠٢٤/٩٠، بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢٣، والذي جاء ردا على استفسار الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات، حول تطبيق حكم المادة (٢٤/أ) من قانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والأقضية الرقم (٤) لسنة ٢٠٢٣.

وبعد بيان حيثيات الموضوع، أصدر مجلس الدولة رأيه، والذي اكتسب صفة القرار، كما يأتي:

«١- إن مدة شغل المنصب للقائممقام ومدير الناحية تنتهي بانتهاء الدورة الانتخابية للمجالس، ويستمرون بتصريف الأعمال لحين انتخاب من يحل محلهم.

٢- يتولى مجلس المحافظة انتخاب القائممقامين ومدراء النواحي عند انتهاء مدة شغلهم للمنصب في حالة غياب مجلس القضاء دون الحاجة الى اللجوء الى أحكام الفقرة

(٢) من البند (ثالثا) من المادة (٨) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨.».. انتهى. وختم مجلس الدولة قراره بمبدأ قانوني مفاده: «يتولى مجلس المحافظة انتخاب القائممقام ومدير الناحية عند انتهاء مدة شغلهم للمنصب، في حالة عدم وجود مجلس القضاء».

المجلس ماض في إجراءاته

وحول هذا الموضوع تحدث محمد جاسم كاكائي رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني، لـ PUKMEDIA، قائلا: «أكد مجلس الدولة في قراره هذا، صحة إجراءات مجلس محافظة نينوى، ونحن ماضون في هذه إجراء التغييرات الادارية، «.

وأضاف محمد كاكائي: «على محافظ نينوى إصدار الكتب الرسمية بشأن هذه التغييرات وعدم تالمماطلة وإلا سيواجه عواقب قانونية».

الاتحاد الوطني يتسلم ٣ مناصب إدارية

هذا وأجرى مجلس محافظة نينوى، يوم ٢٠٢٤/٧/٢، تغييرات في رؤساء عدد من الوحدات الدارية، حيث تسلم الاتحاد الوطني الكوردستاني ثلاثة مناصب إدارية في المحافظة.

وانتخب سردار سيامند لمنصب قائممقام قضاء مخمور، وداود جندي مديرا لناحية سنوني، وياسر الشيخ عساف مديرا لناحية وانكي.

ويوم ٧/٣، دعا المنسق العام لشؤون المحافظات العراقية، أحمد الفتلاوي، مجلس محافظة نينوى إلى ضرورة التريث بإجراء التغييرات الإدارية على مستوى القائممقامين ومديري النواحي، لحين موافقة مجلس الدولة.

بالمقابل، أصدر مجلس محافظة نينوى بيانا، أكد فيه ان جميع هذه الاجراءات كانت وفق الصلاحيات الدستورية والقانونية.

مجلس المحافظة الممثل الشرعي لأهالي نينوى

واوضح مجلس محافظة نينوى في البيان، انه مستمر باجراءاته الاصلاحية كون المجلس يمثل الارادة الحقيقية لاهلي محافظة نينوى والممثل الشرعي لهم.

كما استنكر مجلس المحافظة جميع التصريحات المسيئة للمجلس وهيئة الرئاسة، مؤكدا تمسكه بحقه القانوني بمقاضاة المسيئين له.

وجرت انتخابات مجالس المحافظات العراقية (عدا اقليم كوردستان)، يوم ٢٠٢٣/١٢/١٨، حيث فاز الاتحاد الوطني الكوردستاني ضمن قائمة (اتحاد اهل نينوى)، بمقعدين في مجلس محافظة نينوى.

هيومن رايتس ووتش:

وعود التعويض لأهل سنجار لم تُحترَم

*احدث تقرير/ هيومن رايتس ووتش

*تقرير :سـارة صنبر:باحثة العراق، قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كانت سنجار مسرحا لجرائم حرب خطيرة وتهجير جماعي منذ عقد من الزمن، ولا يزال حوالي ١٨٣ ألف سنجاري مهجّرين حتى اليوم. لكن رغم سنوات الانتظار، لم يتلق أيّ شخص من سنجار مدفوعات التعويض التي يستحقها بموجب القانون العراقي عن تدمير ممتلكاته والأضرار التي لحقت بها، كما أثبتنا ذلك قبل عام.

تـمّ تدمير ٨٠٪ من البنية التحتيّة و٧٠٪ من المنازل في بلدة سنجار أثناء النزاع ضدّ «داعش» بين ٢٠١٤ و٢٠١٧. دون هذا التعويض، يفتقر الكثير من السنجاريين المهجرين إلى الموارد الماليّة اللازمة للعودة إلى ديارهم وإعادة بناء المنازل والشركات التي خسروها أثناء الحرب. بعد عقد من الزمن، لا يزال عشرات الآلاف من السنجاريين يعيشون في مخيّمات في أنحاء إقليم كردستان العراق، ويعتمدون إلى حدّ كبير عن المساعدات الإنسانيّة. مع اقتراب الموعد النهائي لإغلاق هذه المخيمات، الذي حدّدته الحكومة الاتحادية بـ ٣٠ يوليو/تموز، صار تسليم هذه الدفوعات أكثر أهميّة.

حتى العام الماضي، كان هناك ٣,٥٠٠ مطلب تعويض مكتمل بانتظار الدفع من «الدائرة المالية في محافظة نينوى». لكن ممثلا عن «مكتب التعويضات في سنجار» قال لـ «هيومن رايتس ووتش» إنّ الرقم ارتفع الآن إلى ١٠ آلاف، دون أن يتّم سداد أي مدفوعات. كما قال الممثل إنّ المكتب نظر في ٢٦ ألف طلب

آخر بانتظار الموافقة النهائيّة من محكمة الاستئناف قبل إرسالها إلى الدائرة الماليّة للدفع.

قال القاضي عمار محمد، رئيس «لجنة تعويضات تلعفر»، التي تُشرف على مكتب سنجار الفرعي: «أنهينا النظر في كل القضايا المرفوعة بين ٢٠٢١ و٢٠٢٣، لذلك لم تعد هناك قضايا متراكمة. أنجزنا مهمتنا، والآن على الحكومة الدفع».

الوضع الذي يبدو عليه مكتب تعويضات تلعفر نفسه يُثير مخاوف من أنّ الحكومة العراقيّة لا تُعطي الأولويّة الكافية لهذه القضايا. زرت هذا المكتب المؤثث بشكل سيء في يناير/كانون الثاني، وهو يقع في منزل مستأجر. كانت فيه أكوام من المجلدات الصفراء المكدّسة على الأرض والرفوف. كلّ خطوة في العملية تُدوّن على الورق.

قال القاضي محمد: « طلبنا من الحكومة مساعدتنا في رقمنة العمليّة، لكن شيئا لم يحدث. نحن قلقون بشأن الملفات. إذا هطلت أمطار غزيرة وغمرت المكتب، ستتعرض الملفات للتلف، وسيتعيّن على أصحابها البدء من جديد. ليس لدينا حتى رفوف مناسبة».

بعد نشر تقرير هيومن رايتس ووتش في مايو/أيار ٢٠٢٣، بعثت لنا وزارة الخارجيّة العراقيّة برسالة وضحت فيها التدابير التي اتخذها مكتب رئيس الوزراء لتسهيل دفع التعويضات، بما في ذلك تبسيط الإجراءات الأمنيّة، وتوفير تمويل كاف «للقانون رقم ٢٠»، وتقديم دعم لوجستي وبشري للجنة الفرعيّة للتعويضات. وفقا للقاضي محمد، فإنّ أيّا من هذه الوعود لم يتحقق بعد.

قال القاضي محمد: «أثناء مؤتمر مع جميع رؤساء لجان التعويض، وعدونا بإلغاء إجراء التصريح الأمني عن أهل سنجار، لكنّه ظلّ ساريا». قال أيضا إنهم حذفوا فقط شرط الفحص الأمني الذي يُثبت أنّ أصحاب المطالب لم يكونوا في السابق أعضاء في «حزب البعث».

أثرْتُ هذه المسائل في اجتماعات متعدّدة مع مسؤولين في جميع مستويات الحكومة، من المستوى المحلّي إلى مكتب رئيس الوزراء. وفي كلّ مرّة، كان الردّ هو نفسه – الأموال موجودة وجاهزة، وسيتم سداد الدفوعات قريبا. قيل لي في أكثر من مرّة أنّ الأموال ستُصرف «الأسبوع القادم». كنت أنتظر أسبوعا بعد آخر لأرى ما إذا سيتمّ دفع مستحقات الناس، لكنّ أسبوعا بعد آخر

»

التعويض هو واحد من العوامل التي تمنع عودة السنجاريين

»

كنت أشعر بخيبة أمل.

جميع الناس من محافظات العراق الأخرى يحصلون على دفوعات تعويض، فلماذا سنجار هي الاستثناء؟

أشار المسؤولون الحكوميون الذين تحدثت إليهم إلى «مشاكل في الميزانية» بشكل غامض كسبب وراء عدم الدفع، دون مزيد من التفاصيل.

بالنسبة إلى الكثير من السنجاريين، فإنّ عدم دفع مطالب التعويض هو مثال آخر على تجاهل الحكومة الاتحاديّة لاحتياجاتهم وتهميش فعليّ للمنطقة. مكتب التعويضات المتهالك يبدو مثالا حيّا على هذا الإهمال.

واحد فقط من السنجاريين الذين قابلتهم العام الماضي عاد إلى منزله: هو خليل حسن. قال: «العودة إلى سنجار كانت قرارا دفعتني إليه راحتي الذاتية، فالحياة في المخيّم لم تعد تُطاق». قال أيضا إنه استثمر مبلغا كبيرا في تجديد منزله، لكن ذلك لم يكن كافيا: «أكملت أوراق التعويض الخاصة بي في منتصف ٢٠٢٢، لكنّ الدفع لم يحصل بعد».

قال حسن إنّه يشعر أنّ مبلغ التعويض الذي عُرض عليه لا يتناسب مع خسائره: « أوصوا بتعويض قدره ١٠ ملايين دينار عراقي (٦,٨٠٠ دولار أمريكي) على متجري ومنزلي، رغم أنني اشتريت منزلي بـ٥٠ مليون دينار عراقي (٣٤ ألف دولار)».

التعويض هو واحد من العوامل التي تمنع عودة السنجاريين. كما أنّ نقص الخدمات والبنية التحتية وعدم الاستقرار المستمر عوامل جعلت الكثيرين يخشون من أن تكون حياتهم في سنجار أسوأ مما هي عليه المخيمات. قال لي أحدهم: «إذا دفعوا لي تعويضا وأعدت بناء منزلي، فما الذي يجعلني أتأكد من أنّه لن يتعرّض إلى التدمير مجددا إذا اندلع قتال؟ ببساطة سنجار ليست آمنة».

على الحكومة العراقيّة أن تعالج على الفور التعطيلات والعقبات التي تحول دون معالجة مطالب التعويضات وسدادها، ودفع الأموال المستحقّة للناس. لتمكين المهجّرين من العودة إلى ديارهم واحترام جميع الحقوق الاقتصاديّة لأهل سنجار، يتعيّن على الحكومة اعتماد نهج متكامل تجاه سنجار، يشمل إعادة الإعمار، وإعادة التأهيل، والتعويضات، والإدارة والأمن.

الجميع من المحافظات الأخرى يحصلون على التعويض، وسنجار هي الاستثناء

مايكل روبين:

السوداني يخاطر بالسيادة العراقية عبر استرضاء تركيا

معهد أمريكان إنتربرايز/الترجمة: المرصد

تواصل القوات التركية هجومها المستمر منذ شهر عبر الحدود الشمالية لكردستان العراق اعتبارًا من ١٥ يوليو ٢٠٢٤،و نفذت الطائرات والمسيرات التركية أكثر من ٣٨٠ عملية قصف وأحرقت أكثر من ٢٥٠ ميلا من الأراضي الزراعية.

وكانت الهجمات التركية قاسية بشكل خاص على

المجتمع المسيحي الآشوري في الاقليم.

بعد أن طرد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الآشوريين قبل عقد من الزمن من وطنهم التقليدي في سهول نينوى، أدى القصف التركي الآن إلى إخلاء الجيوب الآشورية في أقصى شمال كردستان العراق.

ويسبق وجود القوات التركية الحرب التي قادتها الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ للإطاحة بصدام حسين.

لقد أخطأ الزعيم العراقي في حساباته في عام ١٩٩١، حين تصور على خلفية الانتفاضة الشيعية والكرد ضده أنه قادر على نشر قواته لسحق التمرد الجنوبي وتجويع الكرد ببساطة وإجبارهم على الاستسلام.

وقد ملأت حكومة إقليم كردستان الوليدة الفراغ، لكن تركيا كشفت ضعفها، وأنشأت قواعد عمليات أمامية في آميدي، وكاني ماسي، وبامرني، وأماكن أخرى.

وجاءت القواعد التركية في غياب أي اتفاق مع بغداد أو أربيل، والمفارقة في امتناع تركيا عن المشاركة في حرب عام ٢٠٠٣ للإطاحة بصدام حسين هي أنها احتلت بالفعل الأراضي العراقية لأكثر من عقد من الزمان، وبمبررات مماثلة.

ولم تكن أسلحة الدمار الشامل دافعا بعد، ولكن الإرهاب كان عاملاً، وقالت الإدارات التركية المتعاقبة إنها بحاجة إلى نشر قواتها العسكرية في الأراضي الكردية العراقية من أجل منع حزب العمال الكردستاني من الدخول إلى تركيا نفسها.

كان هناك بعض المنطق هنا. ابتداء من عام ١٩٨٤، أطلق حزب العمال الكردستاني تمردًا داخل تركيا، وغالبًا ما استهدف الجماعات الكردية المتنافسة، لكن في غضون عقد من الزمن، تلاشت إلى حد كبير .

قبل وفاته، أبدى الرئيس التركي تورغوت أوزال استعداده للتفاوض على حل من شأنه أن يمنح الكرد حريات ثقافية وسياسية أكبر.

وفي النهاية تخلى حزب العمال الكردستاني عن مطالبه الانفصالية لصالح مجموعة من الحكم الذاتي المحلي.

الدفاع عن سيادة العراق لا يعني الوقوف في وجه تركيا فحسب، بل يعني أيضاً التصدي لخيانة البارتي

وبحلول الوقت الذي غزت فيه الولايات المتحدة العراق في عام ٢٠٠٣، كان تمرد حزب العمال الكردستاني قد انتهى بشكل أساسي.

وعلى الرغم من إدراجه كمنظمة إرهابية من قبل تركيا والولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٧ والاتحاد الأوروبي، فإن حزب العمال الكردستاني اليوم ليس منظمة إرهابية ولا يشكل تهديدًا كبيرًا لتركيا أو العراق، بغض النظر عن الطريقة التي يسعى بها أردوغان أو الكرد العراقيون إلى جعله كبش فداء.

وأزالت بلجيكا حزب العمال الكردستاني من قائمتها للإرهاب في عام ٢٠١٩، وأعادت تصنيفه على أنه متمرد.

ويكمن التهديد الرئيسي لها في مواجهة الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني، حيث يسعى الكرد العراقيون إلى إيجاد بديل لحكومة بارزاني الفاسدة الاستبدادية والقمعية .

يشعر الكرد العراقيون باليأس لأنهم يشعرون أنه ليس لديهم أمل في لقمة العيش إلا إذا كانوا أفرادًا من عائلة بارزاني فالعديد من اللاجئين الفارين عبر القناة الإنجليزية يأتون من كردستان العراق ، وليس من أفغانستان أو سوريا التي مزقتها الحرب.

كما أن حزب العمال الكردستاني ليس حركة غريبة. وبينما أسس عبد الله أوجلان حزب العمال الكردستاني في تركيا، اعتنقه الكرد العراقيون من تلقاء أنفسهم، وخاصة بعد أن تخلت قوات البشمركة التابعة لبرزاني عن الكرد في سنجار وسهل نينوى لصالح تنظيم الدولة الإسلامية.

وعندما أمر ابنا بارزاني، مسرور وويسي، البيشمركة بالانسحاب، رفضوا السماح للكرد والايزديين بالاحتفاظ بالأسلحة للدفاع عن أنفسهم. ونتيجة لذلك، لجأ الكرد إلى حزب العمال الكردستاني كمدافعين عنهم.

ولعل أفضل تشبيه للجانب الدولي لحزب العمال الكردستاني هو الاتحاد الوطني الكردستاني، ثاني أكبر حزب في الاقليم أسسه الراحل جلال طالباني. وكان انذاك حركة عراقية وعضوا في الاشتراكية الدولية. لم يكن الاثنان متنافيين.

واليوم، ومع توغل القوات التركية في عمق العراق، يرى رئيس الوزراء محمد السوداني أن تواجد حزب العمال الكردستاني يجعل انتهاكات تركيا للسيادة العراقية مشروعة.

إنه ليس وحده،فقد أخضع سلفه مصطفى الكاظمي مراراً وتكراراً

تخلى الكردستاني عن مطالبه الانفصالية لصالح مجموعة من الحكم الذاتي المحلي

السيادة العراقية للمطالب التركية .

بالنسبة لرئيس الوزراء العراقي، قد يبدو العمل مع تركيا قراراً سهلاً. ويتدفق النفط العراقي شمالاً، وتتحكم تركيا في تدفق المياه التي تعتمد عليها الزراعة العراقية وتوليد الطاقة الكهرومائية.

الخيانة الساخرة للقضية الكردية

وقد تجري بغداد أيضًا حسابًا بسيطًا مفاده أن مواجهة العدوان التركي ستكون صعبة للغاية.

وفي حين قدم البارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني نفسيهما قبل عقدين من الزمن كأصوات للقومية الكردية، فإنهما اليوم يرمزان إلى الخيانة الساخرة للقضية الكردية لتحقيق مكاسب شخصية.

إن الدفاع عن سيادة العراق لا يعني الوقوف في وجه تركيا فحسب، بل يعني أيضاً التصدي لخيانة بارزاني لها.

إن الخيارات التي يتخذها السوداني الآن، مهما كانت صعبة، سوف يتردد صداها لعقود من الزمن. والمشكلة هي أن التوغلات التركية ليست مؤقتة.

وكما هي الحال مع بعشيقة، المدينة العراقية التي أنشأ الأتراك قاعدة لهم ورفضوا المغادرة ، فليس هناك ما يشير إلى أن تركيا سوف تترك الأراضي العراقية التي استولت عليها بحجة محاربة حزب العمال الكردستاني.

وفي الواقع، تشير الأدلة إلى عكس ذلك.

عند استقلال العراق، طالبت تركيا بولاية الموصل السابقة الغنية بالنفط. واوجدت عصبة الأمم قرارًا ضد تركيا، لكن أنقرة لم تتخل أبدًا عن مزاعمها. والحقيقة أن أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع تركيا إلى ترويج الرواية القائلة بأن الملايين من تركمان العراق يعيشون في المنطقة هو تبرير عملية الضم .

ويجب على السوداني أن يفهم الدرس المستفاد من قبرص . وغزت تركيا الجزيرة مرتين، الأولى في يوليو/تموز ١٩٧٤ ثم بعد ذلك بشهر.

وكان رأس الجسر الأولي كافيا لوقف أي جهد يبذله بعض زعماء

يشعر الكرد باليأس لأنهم يشعرون أنه ليس لديهم أمل في لقمة العيش إلا إذا كانوا من عائلة بارزاني

القبارصة اليونانيين للسعي إلى الوحدة مع اليونان.

وعلى خلفية محادثات السلام في جنيف، شنت تركيا غزوها الثاني، واستولت على ما يقرب من ٤٠٪ من الجزيرة وقامت بتطهيرها عرقيًا.

لقد كان الاستيلاء على الأرض عارية، بكل وضوح وبساطة. ومنذ ذلك الحين، قامت تركيا بإغراق شمال قبرص بالمستوطنين، وتسعى لاستخراج الغاز بشكل غير قانوني من الحقول القبرصية البحرية.

واليوم، تطالب تركيا بالاعتراف بالدولة العميلة لتركيا في شمال قبرص، وهو ما يشكل نقطة انطلاق نحو الضم، مثلما جعلت روسيا من «استقلال» جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين مقدمة لاستفتاء مزيف وضم.

ويحدث نفس النمط في سوريا، حيث دخلت القوات التركية المناطق ذات الأغلبية الكردية في عام ٢٠١٨ وشرعت في تطهيرها عرقيًا.

دمرت القوات التركية المقابر، وأصدرت بطاقات هوية تركية، وربطت المنطقة بالخدمات البريدية المحلية في تركيا، وأجبرت على استخدام العملة التركية واللغة التركية في المناهج المدرسية، وفرضت الزي الإسلامي المحافظ على السكان الأكثر اعتدالاً.

واليوم، لا يستخدم القوميون الأتـراك فحسب ، بل أيضًا المسؤولون ، الخرائط التي تظهر قبرص وشمال سوريا وحتى الموصل كجزء من تركيا.

قد يسعى السوداني إلى التعامل مع نوبات الغضب السيئة التي يعاني منها بارزاني، لكن ما هو أكثر من ذلك بكثير على المحك.

وإذا لم يتوقف السوداني عن استرضاء أردوغان، فإن مستقبل العراق سوف يكون أشبه بمستقبل قبرص أو سوريا: التقسيم والاحتلال الذي دام عقوداً من الزمن.

وعلى العراق أن يدرك أن تركيا تشكل اليوم تهديداً أكبر للعراق من إيران. وبينما تتدخل إيران في شؤون العراق الداخلية وتسيء استخدام سيادته من خلال رعاية الميليشيات الخاضعة لطهران أكثر من بغداد، فإن تركيا تسعى إلى تعديل الأراضي من شأنه أن يغير بشكل دائم شكل العراق وسلامة أراضيه.

»

إنهما اليوم يرمزان إلى الخيانة الساخرة للقضية الكردية لتحقيق مكاسب شخصية

«

سمير داود حنوش:

هل يتشكّل الإقليم التركي في الشمال العراقي؟

رغم تناقض المواقف وضبابية المشهد وحالة الإسترخاء النسبي التي تشهدها الأوساط السياسية من قضية التوغل التركي داخل الأراضي العراقية وتباين الآراء بين من ادعى إن التوغل جاء بالإتفاق مع الحكومة العراقية كما أدلى به مستشار رئيس الوزراء العراقي وبين من يعتبره إحتلالاً تركياً يمتد على طول الحدود العراقية – التركية بطول أكثر من ٣٧٠ كيلومتراً، وتوغل «محمد تشك»، وهي التسمية الشعبية للجندي التركي لأكثر من ٤٠ كيلومتر داخل العراق.

سيناريو التوغل التركي الذي يختلف عن سابقاته بعدم محدودية الضربات الجوية بل عملية بلا سقف محدود تجري أحداثها على الأراضي العراقية قد تقضم مدناً وتصل إلى سنجار بعد أن تجتاز عدة أهداف أهمها كهوف جبل «كاره» التي بنى فيها رئيس النظام السابق صدام حسين قصراً له في الثمانينيات.

وفي رد فعل غريب، تحاول الحكومة العراقية تبسيط الموضوع وتبرير الإجتياح التركي نتيجة مكافحة حزب العمال الكردستاني، حيث أعلنت الحكومة العراقية قبل أشهر إن قوات حرس الحدود الإتحادية هي من ستكون المسؤولة عن الحدود مع تركيا بدلاً من القوات الكردية، وتأكد ذلك القرار خصوصاً مع زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى العراق، لكن ذلك لم يمنع من التصعيد العسكري للجيش التركي.

التوغل التركي لا يمكن توصيفه سوى بالإحتلال المبطّن، حيث تتعكز تركيا على اتفاقية وقّعت في عهد الرئيس الأسبق صدام حسين وقّعها وزير خارجيته آنذاك طارق عزيز مع نظيره التركي عام ١٩٨٤ في محضر رسمي يسمح للقوات التركية التوغل داخل الأراضي العراقية مسافة لا تتجاوز خمسة كيلومترات، على أن ينتهي مفعولها عام ١٩٨٥، ودون ذلك لا توجد أي مذكرات

تفاهم بين البلدين تتيح لتركيا إحتلال الأراضي العراقية.

غـرابـة الإجـتـيـاح التركي الذي بدأ يأخذ بالتوسع في قضم أراضٍ عراقية بـذات الوقت الذي يركز على الحلول الدبلوماسية في سوريا ولا تستبعد أطرافاً سياسية في العراق أن الجانب التركي أخذ موافقة أمريكية وغربية لهذا الإجتياح.

> **التوغل جاء بالإتفاق بين الحكومة العراقية وتركيا**

تتحدث مصادر سياسية عن وجود صفقة أو إتفاق ما باللقاء الذي سيجمع الأتـراك والسوريين برعاية عراقية في ظل سعي بغداد لمعالجة قضية حزب العمال الكردستاني، وبما أن الدستور العراقي يمنعها من ذلك، فقد فضّلت أن تقوم تركيا بالأمر، فضلاً عن المطالبات بحل هذه القضية إسوة بمعالجة قضية الأحزاب الإيرانية الكردية.

ما زالت تركيا تفرض حظراً جوياً على مطار السليمانية وتعبّر عن إستيائها من معلومات إستخبارية تشير إلى تنقّل عناصر حزب العمال الكردستاني بين السليمانية ومناطق سيطرة سوريا الديمقراطية.

وفي مشهد يثير السخرية والضحك لما وصل إليه واقع السياسة في العراق إلى قعر الإنهيار، استقبل رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض السفير التركي في بغداد وسلّمه تكريماً غريباً عبارة عن درع الحشد الشعبي، في وقت إنتهاك السيادة العراقية من قبل الجيش التركي وكأنه إعتذار للإحتلال التركي وهو يتوغل داخل الأراضي العراقية في صورة ترسم دبلوماسية مستحدثة لإنتهاك السيادة وفقدان الوطنية.

لم تتخذ الحكومة العراقية إجراءً يوازي الفعل التركي سوى بإرسال وفد برئاسة مستشار الأمن القومي العراقي قاسم الأعرجي إلـى إقليم كردستان من أجل الإطـلاع على الأوضاع في المنطقة.

خـطـوات التصعيد التركي على الأراضـي العراقية يرسم صورة قاتمة لما سيكون عليه الوضع مستقبلاً من ترسيخ للإحتلال التركي قد يذهب إلى إقامة «إقليم تركي» في الشمال العراقي.

لم يكن ذلك التوغل هو الأول للقوات التركية فقد ظهر بقوة في الأعوام الماضية حيث كشف رئيس الأركان في الجيش العراقي في يوليو/تموز ٢٠٢٢ النقاب عن وجود خمس قواعد عسكرية رئيسية للقوات التركية وأكثر من أربعة آلاف مقاتل تركي، فضلاً عن وجود ١٠٠ نقطة تركية داخل الأراضي العراقية بالقرب من العمادية ودهوك في كردستان العراق، تركيا لاتخفي أطماعها العثمانية في الوصول إلى مدينة الموصل.

في لافتات كُتب عليها ممنوع الدخول إلى الأراضي التركية حيث نُصبت السيطرات وهُجّرت قرى بأكملها من أرض عراقية محتلة كما يروي قصصها شهود عيان، لتؤكد واقعاً متناقضاً بين طبول الحرب التي تُقرع في تركيا واللامبالاة من الطرف العراقي الذي يحاول أن يُهوّن على الرأي العام قضية الإجتياح أو الضبابية التي تتناقض فيها تصريحات المسؤولين العراقيين، فإن العراق يعيش زمناً كالحاً من الظلام أصبح كالفريسة تتكالب عليها دول الجوار، وكل كلمات الأسف لاتنفع للتأسي على هذا البلد الذي ضاع بفعل صبيان السياسة.

*موسوعة ايلاف

هادي عزيز علي

تعديل قانون الأحوال الشخصية دعوة لمغادرة الهوية الوطنية

كان قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ ومـازال مرجعية لتنظيم احكام الاسـرة واستقرارها ضمن تغطية تشريعية شملت كل الاحكام المتعلقة بالاسرة من الزواج والبنوة والنفقة والفرقة والحضانة والمواريث وسواها من الاحكام الاخرى ولمدة زادت على الستة عقود في التطبيق، وقد تماهى القضاء العراقي مع نصوص المدونة تلك فكانت له اجتهادات مشهودة ساهمت في ذلك الاستقرار من خلال الاحكام القضائية المعززة لمضامينه النصية.

هذا القانون كان احد قوانين البناء المؤسسي للدولة العراقية الحديثة، وما يحسب له ايضا هو تعامله مع القواعد الشرعية وانتقاء الافضل منها ومن دون التقيد بمذهب معين ومن ثم صياغتها على شكل قواعد قانونية هدفها ترسيخ هوية المواطنة والابتعاد عن الهويات الفرعية اذ جاءت احكامه مستوفية لاسباب التشريع من حيث رصانة العملية التشريعية وصدق الصياغة القانونية فكان لها قصب السبق في المحيط الاقليمي الذي كثيرا ما تمنى باللحاق بهذا المنجز التشريعي العراقي.

يحسب له ايضا مع هذاالعمر المديد ان لا شكوى تناولته لا من اطراف الدعاوى ولا من المؤسسة القضائية او اصحاب الشأن القانوني من اكاديميين او باحثين

> هذا القانون كان احد قوانين البناء المؤسسي للدولة العراقية الحديثة

حتى مجيء دعاة الهويات الفرعية والنزوع نحو تغليب الهوية الطائفية فكثرت مشاريع القوانين الموظفة لهذا الغرض واخرها المشروع الحالي المعروض امام مجلس النواب اذ في حالة اقراره فاننا قطعا سنواجه الاثار الاتية:

اولا –

ترسيخ الهوية الطائفية ومغادرة الهوية الوطنية ودفع البلد الى مرحلة ما قبل الدولة، فبدلا من الدولة ومؤسساتها وحكم القانون فان نصوص المشروع سوف توزعنا على الهويات الفرعية لنكون نهبا للمختلف عليه في الاراء الفقهية التي تنشر ثقافة الذي يجوز ولا يجوز وتتحكم بمستقبل العائلة ضمن منظور فقهي ضيق بعيدا عن الاحكام التي اقرها الدستور المتعلقة بالوظيفة الاجتماعية للاسرة كونها اساس المجتمع في الدولة والمكفولة من قبلها من حيث الامومة والطفولة والشيخوخة المادة (٢٩) من الدستور.

يضاف الى ما تقدم فان نصوص المشروع تخول رسميا رجال الدين لابرام عقود الزواج رغم ثبوت كونهم السبب الرئيس في زواج القاصرات، فضلا عن ثبوت عوزهم المعرفي في الامور الشرعية المتعلقة بعقود الزواج الموثقة من قبلهم اذ كثيرا ما تتجه محاكم الاحـوال الشخصية الى عدم تصديقها للمخالفات الشرعية فيها.

ثانيا –

المشروع يعطل المساواة امام القانون الواردة في المادة (١٤) من الدستور.على سبيل المثال ان الزوجة على المذهب الجعفري لا ترث مما يتركه الزوج من الاراضي لا عينا ولا قيمة وهذا ما هو مثبت في مشروع قانون الاحوال الشخصية الجعفرية المحتفظ به لدى مجلس النواب، في حين ان الزوجة على المذهب الحنفي ترث من زوجها الاراضـي استنادا لاحكام المواريث الواردة في سورة النساء، هذا مثال على عدم المساواة امام القانون، ومثال اخر على عدم المساواة هو ان المذهب الحنفي يشترط شاهدين عدلين على عقد الزواج اذا لا ينعقد الزواج من دونهما، في حين ان المذهب الجعفري لا يشترط الشهود على عقد الزواج ويعد الزواج منعقدا ومستوفي لاسبابه الشرعية من دون حاجة الى الشهود.

يلاحظ ان قانون الاحـوال الشخصية ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ اشترط في عقد الزواج شهادة شاهدين عدلين متمتعين بالاهلية القانونية وطيلة فترة تطبيق القانون

> ترسيخ الهوية الطائفية ومغادرة الهوية الوطنية ودفع البلد الى مرحلة ما قبل الدولة

فان اي من اتباع المذهب الجعفري الذي يروم أبرام عقد الزواج امام المحكمة يأتي بشاهدين عدلين طاعة للقانون اولا ومن اجل التوثيق والاشهار على العقد المذكور ثانيا، وبهذا النهج يكون القانون قد ارسى ثقافة المساواة امام القانون.

ثالثا –

لاسيادة للقانون مع وجود هذا المشروع – سيادة القانون تعني ان المواطنين ومن يحكمهم ملزمين بطاعة القانون، وسيادة القانون جاءت نصا في احكام المادة (٥) من الدستور. فأذا اقر مشروع التعديل من قبل مجلس النواب واصبح قانونا نافذا فان للمذهب الجعفري احكامه وللمذاهب السنية احكامها ايضا واي منهما غير معني بالنصوص القانونية التي تخص الاخر ولا يلزم بطاعة قانون الاخر. فعلى سبيل المثال ان للمذهب الجعفري احكاما خاصة به في عدة المطلقة ولديهم ان: (لا عدة للمطلقة اذا كانت صغيرة لم تكمل الـ (٩) سنوات هلالية من عمرها) فهذا النص لا طاعة له في المذاهب السنية لعدم الجواز الشرعي بالزواج في هذا العمر وعندما تكثر النصوص غير القابلة للطاعة تتوقف وظيفة سيادة القانون لابل ان القانون يتخلى عن التعريف الذي اشتهر به والذي ينص على انه: (مجموعة القواعد القانونية العامة المجردة التي تنظم العلاقات بين الافراد او بينهم والدولة ويلزم مخالفها الجزاء).

اذ لم يعد القانون قاعدة عامة تلزم المواطنين كافة ويسقط القانون عن تعريفه اعلاه ولا يلزم قطاعات واسعة من المواطنين.

رابعا –

السلطة التشريعية الرديفة – مشروع القانون يخلق سلطة تشريعية رديفة موازية لمجلس النواب وهي فتاوى واراء الوقفين الجعفري والسني فالفتاوى لديهم (تشريع) وبذلك تكون هناك سلطة تشريعية اخرى تكون لفتاواها نفس القوة القانونية للتشريعات التي يصدرها مجلس النواب رغم ان الوقفين المذكورين هما مؤسستين حكوميتين منسوبتين الى السلطة التنفيذية بموجب قانونيهما ولا ينتسبان الى المؤسسة الدينية حسبما يفهم من نصوص التاسيس. يلاحظ ان فتاوى الوقفين تعد تدخلا في شؤون السلطة القضائية وتخالف احكام المادة ٨٨ من الدستور اضافة الى انه يهدر مبدأ الفصل بين السلطات.

اردوغان : مشكلة الكرد من أبرز الأزمات التي تجابه بلدنا

من ارشيف تصريحاته في ٢٠١٠/٧/٢٨

يتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٨ اعتبر رئيس الـوزراء التركي رجب طيب اردوغـان، ان مشكلة الكرد في تركيا من اكثر المشاكل المجتمعية التي جابهتها بلاده، والتي اصبحت حالة مزمنة، مشيرا الى قيامه بتعديلات دستورية من المؤمل ان يستفتي الشعب عليها في ١٢ايلول/ سبتمبر المقبل.جاء ذلك في سياق اجابة اردوغان على باقة من الاسئلة، كان من ضمنها سؤال لمراسل لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) في الصفحة

> **اردوغان:من دون العدل والديمقراطية الحقة لا يمكن أن نحقق أية منجزات**

الالكترونية لجريدة «العرب اليوم» الاردنية.

واشار اردوغان الى ان «المواجهات العسكرية بين الجيش التركي وحزب العمال الكرستاني من أكثر المشاكل المجتمعية التي جابهت بلدنا في الماضي، وأصبحت حالة مزمنة وضعنا الحلول المناسبة لها، كما أننا وضعنا الأسس وتقدمنا خطوات فاعلة في معالجة الإرهاب».. حسب تعبيره. لافتا الى انه «نحن نعمل على حل مشاكلنا مع حزب العمال، وفي الطريق لمعالجتنا تواجهنا العديد من الصعوبات التي ما زلنا نعاني منها».

وكشف عن ان «بعض الأطراف المؤيدة لهذا الحزب والتي تأثرت بوعوده عملت على وضع العقبات امام حلولنا».. مستدركا بالقول «لكننا مصممون على الاستمرار في تطوير المنطقة ومعالجة الأمور بشكل عادل والقضاء على «الأرهاب» من خلال تحقيق الأمن والديمقراطية»، بحسب قوله.

ويرى اردوغان انه «من دون العدل والديمقراطية الحقة لا يمكن أن نحقق أية منجزات، وبإرادة شعبنا سنحقق ذلك، من أجل ترسيخ الديمقراطية في بلدنا يجب علينا كشعب وأنا كرئيس لوزراء تركيا أن نؤمن بذلك ونعمل من أجله».

مشددا بالقول «لقد قلتها مرارا وتكرارا وأقولها اليوم، إن الركن الأساسي للنجاح هو تطبيق الديمقراطية، فمن دون ترسيخ الديمقراطية لا يمكن تحقيق أي تقدم وتطور اقتصادي أو سياسي أو على مستوى السياسة الخارجية».

ويضيف اردوغان قائلاً «من اجل ذلك خطونا منذ عام ٢٠٠٢ خطوات جريئة وفعالة لتحقيق الهدف الذي ننشده، فوضعنا أنظمة مدنية للإدارة المحلية تتناسب مع مفهومنا وحققنا الكثير منها. وقمنا بتعديل العديد من مواد الدستور بشكل يحقق المفاهيم والتطور».. مبينا انه «لقد تشبثنا واعتمدنا على دعم شعبنا لمسيرتنا من أجل انهاء فعاليات الخارجين على القانون وتأمين الأمن للجميع» على حد تعبيره.

وأكد قائلاً «لقد دعونا شعبنا الى اجراء الاستفتاء، ودعمنا في هذا المجال من أجل القضاء على الظواهر السلبية، وذلك في ١٢ أيلول/سبتمبر المقبل».. معتبرا ان «حكومته خطت خطوات جيدة ومتتالية في سبيل إيجاد نظام ديمقراطي حديث، كما إننا انهينا مظاهر التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان، ونعمل على الحد من الجرائم».

وتابع اردوغان «لقد أصبحت هذه الظواهر السلبية معدومة تماما، وكان ذلك من أجل خدمة شعبنا وأحد الشروط الملزمة لنا لدخول السوق الأوروبية المشتركة».. مضيفا بالقول «ورغم تقدمنا في هذه المجالات، فلا يزال أمامنا الكثير لذا يجب ان نعمل جادين وأكثر من ذي قبل لأن الديمقراطية ليست بنظام مقيد، بل هي نظام متطور ويجب البحث دائما عبر وسائل تطوير النظام».

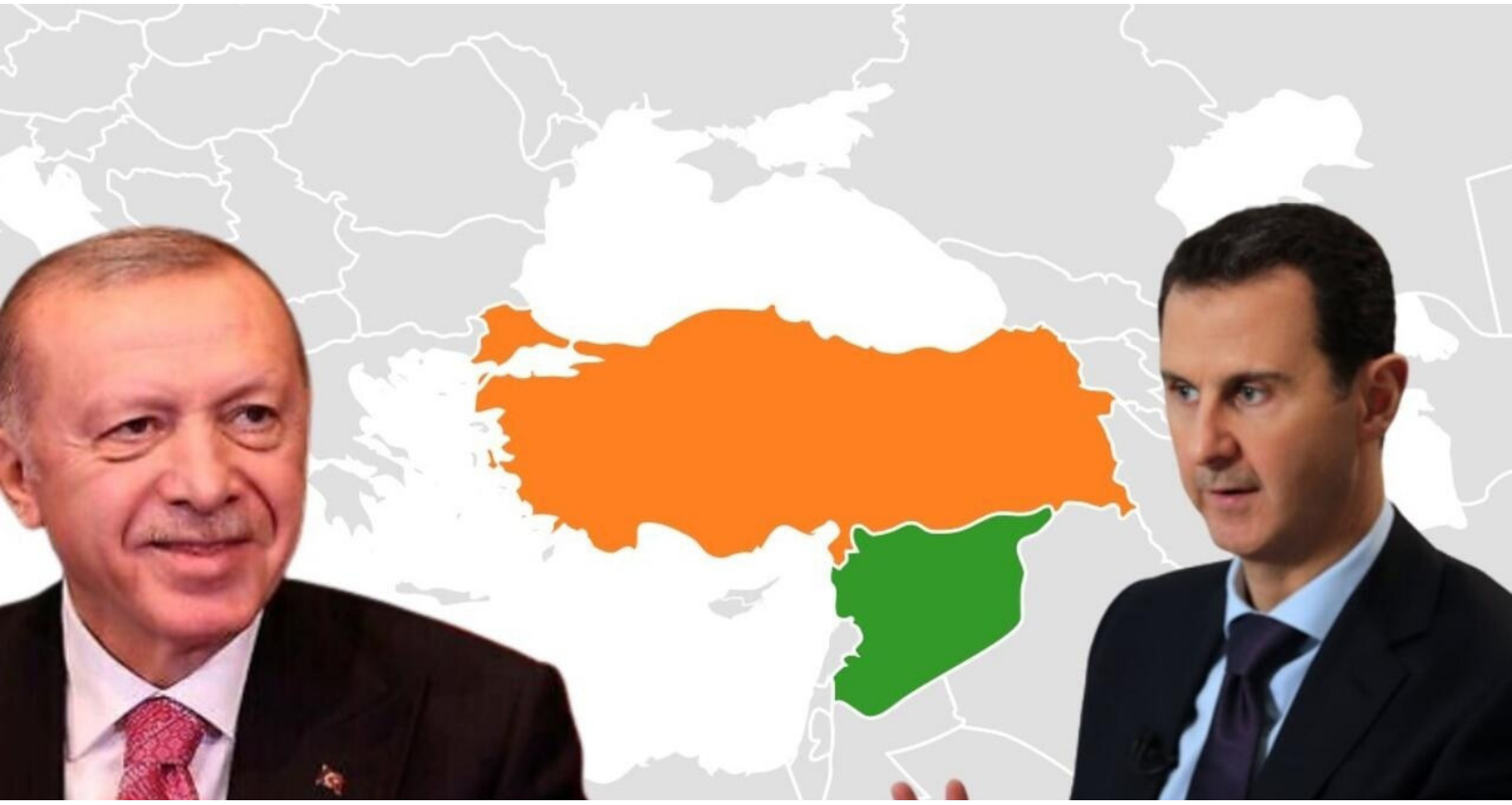

مستقبل مسار التطبيع بين تركيا وسورية..

طريـق غـير مفـروش بالـورود

*مركز الامارات للسياسات/وحدة دراسات المشرق العربي:

مع أن أساسيات المفاوضات السورية التركية لم تتغير، إلا أن الجديد على هذا المسار هو نجاح الوساطة العراقية في إقناع الطرفين بإبداء ليونة في مواقفهم.

لم يعد المسؤولون الأتراك يربطون انسحابهم من الشمال السوري بتسوية الأزمة السورية وصياغة دستور جديد، في حين خفَّفت دمشق سقفها بشأن الانسحاب التركي، وطالبت فقط بتأكيد أنقرة على تنفيذه في المستقبل.

من غير المحتمل التوصل قريباً إلى اتفاق أمني وعسكري شامل بين تركيا وسورية، بسبب تعقيدات كثيرة. ومع ذلك، فإن الفشل التام غير محتمل أيضاً؛ نظراً لرأس المال السياسي المستثمر من كلا الجانبين، والظروف الدولية والإقليمية المواتية نسبياً.

السيناريو الأكثر احتمالاً هو توصل تركيا وسورية إلى اتفاق متواضع يتضمَّن إعلان نوايا أو الاتفاق حول المبادئ التي ينبغي أن تُوجِّه التقارب بين الدولتين في المستقبل، والذي سيكون بداية طريق شاق وطويل ومحفوف بالمخاطر.

حرّكت الوساطة العراقية، والدعم الروسي، الجمودَ الذي أصاب مسار التطبيع بين تركيا والحكومة السورية، حيث صدرت تصريحات من الجانبين زادت من زخم التوقعات بإمكانية نجاح الجهود الرامية لاستعادة العلاقات بين الطرفين وبدء مسار تفاوضي شاق وطويل، لكنَّهُ كفيلٌ بتغيير المشهد الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي في شمال سورية.

تناقش هذه الورقة السياق الإقليمي والدولي الذي جاء مؤاتياً لإحياء المفاوضات، والمستجدات في مسار المفاوضات السوري-التركي، والسيناريوهات المحتملة لمسار التطبيع.

سياق إحياء مسار التطبيع السوري-التركي

تزامنت العديد من التطورات الإقليمية والعالمية لدفع مسار المفاوضات السورية-التركية الذي انهار في خلال الاجتماع العشرين لمجموعة أستانا في يونيو ٢٠٢٣. من أهم هذه العوامل، انشغال الإدارة الأمريكية (الداعم الأساسي لقوات سورية الديموقراطية) في السباق الرئاسي الداخلي. وإقليمياً، أعادت الحرب في غزة تشكيل السياسة الإقليمية حول سورية، إذ وجدت الحكومة السورية والفاعلون الإقليميون مثل السعودية وتركيا فرصة لتغيير الوضع القائم، خاصةً إذا كان ذلك سيأتي على حساب إيران التي تُواجه ضغوطاً هائلة من إسرائيل، إضافة لما تواجهه من تحديات داخلية.

يُضاف إلى هذه الأسباب، إطلاق ممر «طريق التنمية» في أبريل الماضي، وما تبعه من تقارب تركي عراقي حول حزب العمال الكردستاني.

وداخلياً، ساهم إعلان الإدارة الذاتية عن عزمها إجراء انتخابات بلدية في مناطقها بشمال شرق سورية، في ١١ يونيو الفائت، بتأجيج الوضع، قبل أن تؤجلها إلى أغسطس بعد تدخُّل وضغط أمريكي.

وقرار الإدارة كان مستفزاً وأثار امتعاض دمشق وغضب المسؤولين الأتراك الذين هددوا بالتحرك عسكرياً لمنعها.

ويمكن إضافة التوتر الخفي الذي تسببت به حرب غزة بن الحكومة السورية والإيرانيين، نظراً لإحجامها عن فتح جبهة الجولان أمام علميات المليشيات المدعومة من إيران، وتسهيل عودة الروس إلى الجبهة عبر أنشاء نقاط مراقبة.

مستجدات مسار التطبيع: وساطة عراقية وليونة في المواقف السورية والتركية

انطلقت مسيرة التطبيع بين الحكومة السورية والأتراك صيف ٢٠٢٢، برعاية روسية قبل أن تنضم طهران إليها في مطلع ٢٠٢٣.

انعقدت اجتماعات أمنية وعسكرية وعلى مستوى وزراء خارجية الدول الأربع في شتاء وربيع ٢٠٢٣، إلا أن المحادثات الرباعية انهارت في خلال اجتماع العشرين لمجموعة أستانا في يونيو ٢٠٢٣. ولم تنجح موسكو في إعادة تحريك المفاوضات جراء إصرار دمشق على انتزاع موقف حاسم من أنقرة حيال قضية انسحاب الجيش التركي من شمال سورية.

حاول رئيس الوزراء العراقي في خلال زيارته إلى دمشق، في يوليو الماضي، إحياء المسار، ولكن لم ينجح. جدَّد

رئيس الوزراء العراقي مساعيه لإحياء المسار السوري التركي مباشرة بعد زيارة أردوغان إلى بغداد لإطلاق «طريق التنمية» في شهر أبريل الماضي.

أساسيات المفاوضات السورية التركية لم تتغير:

أمن الحدود، وقمع تطلعات حزب العمال الكردستاني، وعودة اللاجئين، والتعاون الاقتصادي، والاستقرار في سورية، على سبيل المثال لا الحصر. ما تَغيَّر بالإضافة إلى إطار إقليمي ودولي أكثر ملائم، هو إبداء ليونة ملموسة في مواقف الجانبين.

ليَّنَ وزير الدفاع التركي يشار غولر في مطلع يونيو الماضي موقف بلاده عندما أعلن أنه من الممكن سحب القوات التركية من سورية إذا ضُمِنَ الأمن الكامل للحدود. كما ليَّنت تركيا موقفها حيال التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة السورية وصياغة دستور جديد، حيث اكتفى وزير الخارجية حقان فيدان بتقديم النصيحة للنظام السوري كي يعالج مشاكله الدستورية ويُحقق السلام مع معارضيه.

وأبدى الرئيس التركي استعداده لدعوة الرئيس الأسد لزيارة تركيا برفقة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إذا ما اتخذ خطوة نحو تحسين العلاقات مع تركيا، كما وافق على أحد شروط دمشق المتمثل بعدم التدخل بالشؤون الداخلية لسورية.

وفي خلال أيام من تصريح وزير الدفاع التركي، لاقاه وزير الخارجية السوري فيصل المقداد في منتصف الطريق، مُخففاً الشرط السوري بشأن الانسحاب التركي، ليعلن أن سورية تنتظر إعلاناً تركياً بالاستعداد لتنفيذه، وتوَّج الرئيس الأسد هذه الإشارات المتبادلة بين البلدين بإعلان انفتاحه على «المبادرات المرتبطة بالعلاقات مع تركيا».

عملياً، سرَّبت مصادر عراقية في ١١ يونيو عن قرب عقد اجتماع سوري تركي في بغداد، بينما تسرَّبت أنباء عن انعقاد لقاء عسكري سوري تركي في قاعدة حميميم الروسية نفته مصادر الحكومة السورية والأتراك. على الرغم من ذلك أوعزت تركيا لحلفائها بفتح معبر الزندين مع مناطق الحكومة السورية في محافظة حلب بعد أربع سنوات من إغلاقه، في مؤشر على تقدم المفاوضات وراء الكواليس.

ومع اتضاح إمكانية نجاح الوساطة العراقية، أطلع الأتراك الروس على التقدم المحقق، في خلال لقاء وزير خارجيتهم بالرئيس الروسي، في ١١ يونيو. لاحقاً، أكد أردوغان لنظيره الروسي في ٤ يوليو، دعمه «استعادة الاستقرار في سورية» بهدف التخلص من «التنظيمات الإرهابية». وبين المحطتين أوفد فلاديمير بوتين مبعوثه الرئاسي للقاء الأسد. وأبدى ألكسندر لافرنتييف استعداد موسكو لدفع المفاوضات ورأى أن الظروف «مناسبة» لنجاح الوساطات بين البلدين.

مواقف اللاعبين إزاء تجديد المسار السوري-التركي

تركيا.

موقف تركيا من إحياء المسار إيجابي وجدّي أكثر من أي وقت مضى. بالإضافة إلى مخاوفها الراسخة بخصوص حزب العمال الكردستاني وأمن الحدود واللاجئين، هناك تطورات جديدة أثرت في موقف حكومة أردوغان، لعل

أبرزها، داخلياً، خسارة حزب العدالة والتنمية الانتخابات البلدية أمام حزب الشعب الجمهوري، وما تبعها من تحركات كبيرة لذلك الحزب من أجل حل المشكلة السورية وعقد لقاء مع الرئيس الأسد، بالترافق مع ارتفاع الضغط داخل تركيا بعد أحداث قيصري.

من جهة أخرى، أخذت النظرة التركية إلى إيران بالتغيير مع اتهام مصادر تركية إيران بتسليم حزب العمال الكردستاني مسيرات وأنظمة دفاع جوي. تزامنت هذه الاتهامات مع إعلان «العمال الكردستاني» في الربيع الماضي إسقاط ١٥ مسيرة تركية في شمال العراق في خلال مدة تقل عن شهرين. وبخصوص الموقف التركي من الوساطة العراقية، يمكن أن يكون الإيرانيون دفعوا السوداني لمصالحة أردوغان والأسد، نظراً لحاجتهم إلى التهدئة مع تركيا على خلفية ازدياد حدة صراعهم مع الإسرائيليين وتهديدات هؤلاء بالهجوم على حزب الله في جنوب لبنان.

مع ذلك، تجاوب الأتراك مع جهود السوداني لأنه يمثل شريكهم في «طريق التنمية،» لكنهم رفضوا، حتى الآن، انضمام الإيرانيين إلى طاولة المفاوضات مع الحكومة السورية في شكل مباشر، واستعانوا بالروس من أجل تسهيل الحوار مع دمشق. ومن الطبيعي أن يلجأ الأتراك للوساطة الروسية؛ فقد قبلوا في صيف ٢٠٢٣ خريطة الطريق التي صاغها المسؤولون الروس، ورفضتها دمشق في حينه.

الحكومة السورية.

على غرار الطرف التركي، لم تتغير أسس موقف دمشق، ولكنها ليّنت موقفها حيال مسألة الانسحاب التركي، إذ باتت تطالب بتعهد علني بعدما كانت تطالب بتحديد موعد وجدول زمني للانسحاب قبل بدء المفاوضات. مع ذلك تريد دمشق من اجتماع بغداد أن يؤدي إلى «تعهد تركي واضح وصريح وعلني» بالانسحاب الكامل، وفق «جدول زمني محدد» قبل الانتقال إلى «تحديد المجموعات الإرهابية وتعريفها».

تجاوبت دمشق مع المساعي العراقية ورحَّبت بالنشاط الروسي، وذلك لأسباب تتناسب مع استراتيجيتها الرامية إلى الخروج من أزمتها الخانقة، مستغلة الأزمة الإقليمية الكبرى الناتجة عن حرب غزة. وتحدَّث الإعلام السوري يوم ٨ يوليو عن خلو تصريحات أردوغان من أي إعلان واضح يخص مسألة الانسحاب التركي، و«الإشارة بالاسم إلى التنظيمات الإرهابية»، ما يشير إلى مخاوف الحكومة السورية من مزايدة أردوغان على خصومه المعارضين في الداخل، وأنه ليس جاداً في تصريحاته. وكان أقصى ما وصل إليه أردوغان هو القول بأن كل من يرفض التطبيع السوري التركي هو من الجماعة الكردية «قسد» أو تنظيم «داعش» الإرهابي.

روسيا.

مع انشغال الإدارة الأمريكية بالانتخابات الرئاسية، وبمعالجة تداعيات حرب غزة والصراع الإيراني الإسرائيلي، يمكن لروسيا أن تحقق اختراق في المفاوضات السورية التركية بما يؤكد مكانتها في الشرق الأوسط. ومن شأن هذا الاختراق أن يوجه لطمة للأمريكيين في لحظة تفرُّد واشنطن بإعداد ترتيبات إقليمية جديدة لما بعد حرب غزة.

من جهة أخرى، ترى موسكو أن دمشق بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى هذه الصفقة من أجل تهدئة الأوضاع الداخلية في سورية، وللاستعداد لمواجهة مرحلة إقليمية جديدة تتزايد فيها التوترات بين إيران وإسرائيل. ويُعول الروس على فتح طريق تجارة الترانزيت من تركيا إلى الخليج عبر سورية والأردن، والذي سيخضع لنفوذهم

في مواجهة «طريق التنمية» الواقع في مناطق نفوذ إيران والولايات المتحدة، والممر الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، انتقل لافرنتييف من دمشق إلى عمّان بهدف ضمان فتح العقدة الأردنية أمام الطريق السوري. ويريد الروس أن ينجح التطبيع السوري التركي في حلحلة مسألة «الحزب الإسلامي التركستاني» لإرضاء بيجين، التي ترى فيه تهديداً أمنياً كامناً. ولم يصدر عن موسكو تشجيع أو رفض للوساطة العراقية، لكن الروس تحركوا بقوة لأخذ زمام المبادرة مرتاحي البال نظراً لأنه لا يمكن إبرام تفاهم بين تركيا وسورية دون ضامن دولي، والمرشح الأول لأخذ هذا الدور هو روسيا.

إيران.

على الرغم من إعلان القائم بأعمال وزير الخارجية الإيراني علي باقري كني استعداد بلاده للمساهمة في دفع مسار التطبيع التركي السوري، إلا أن دمشق والأتراك لم يعيراه الاهتمام اللازم. ستُراقِب إيران المسار، إذ يمكنها تخريبه عبر دفع حزب «العمال الكردستاني» إلى تصعيد هجماته على الأتراك في شمال العراق، أو عبر الضغط على دمشق. وضَمِن الإيرانيون وجودهم على الطاولة، ولو في شكل غير مباشر، عبر الوسيط العراقي، نظراً لنفوذهم القوي على بغداد.

الولايات المتحدة.

راقبت واشنطن بحذر التطورات المرتبطة بالتطبيع السوري التركي، وهي وإن لم تمانع التطبيع من حيث المبدأ، اشترطت قبله التزام نظام الرئيس الأسد بالتعاون من أجل «تقدم حقيقي نحو حل سياسي للصراع الأساسي وفقاً للقرار ٢٢٥٤»، وسعت إلى رسم «سقف إنساني» لهذا التطبيع. نجاح المسار بين الأطراف سيزيد الضغط على الوجود الأمريكي في شرق الفرات.

ورفضت واشنطن إجراء حلفائها في الإدارة الذاتية انتخابات محلية في شرقي سورية. وعلى الأغلب أنها تميل إلى وساطة بغداد، نظراً للنفوذ الذي تتمتع به هناك، أكثر من ميلها إلى وساطة موسكو، التي اتخذت خطوة غير ودية بالتزامن مع تفعيل تلك الوساطة بين دمشق وأنقرة. تمثلت تلك الخطوة في إيقاف تنسيق طلعاتها الحربية مع الولايات المتحدة في الأجواء السورية يوم ٥ يوليو.

قوات سورية الديمقراطية.

لعلها ستكون الخاسر الأكبر في حال نجاح مبادرات التطبيع التركي السوري، ولذلك وصفت الإدارة الذاتية المصالحة التركية السورية بـ «المؤامرة»، ثم أغلقت ما تسمى «الإدارة الذاتية» كل المنافذ التي تربط مناطق سيطرتها بمناطق الحكومة السورية، عارضةً في الوقت نفسه الحوار معه لإنجاز اتفاق سياسي لحل الأزمة السورية. وسخَّنت «قسد» جبهات شمال حلب مع المسلحين الذين تدعمهم تركيا.

السيناريوهات المحتملة

بالإمكان الإشارة إلى ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل مسار التطبيع السوري-التركي:

١) نجاح المسار وتوقيع اتفاقية أمنية-عسكرية بين الطرفين.

يتطلب هذا السيناريو إبرام اتفاق أمني يتضمن انسحاباً تركياً تدريجياً مع عقد معاهدة أمنية تسمح للأتراك بالتدخل في شمال سورية أسوة بما تقوم به في شمال العراق. على الرغم من حاجة الطرفين الماسة لاتفاقية من هذا النوع، يظل احتمال تحقُّق هذا السيناريو ضئيلاً؛ نظراً لصعوبة القضايا العالقة بين دمشق وأنقرة.

٢) انهيار المفاوضات دون أي تفاهم.

قد تنهار المفاوضات كما انهارت سابقتها التي رعتها موسكو صيف ٢٠٢٣، ما يؤدي إلى استمرار الوضع الراهن. وعلى رغم التعقيدات، يظل احتمال الفشل التام للمفاوضات مستبعداً في ضوء حاجة دمشق وأنقرة لافتتاح مسار جديد فيما بينهما.

كما أن معيار «النجاح» بسيط نسبياً، إذ المفاوضات لا تجري حول التسوية النهائية للأزمة السورية، كما أنها لا تتوخى إيجاد حل شامل للقضايا العالقة بين الأتراك والسوريين بل ينحصر هدفها في إعلان مبادئ، أو في الحد الأقصى صياغة خريطة طريق. من أهم عوائق تحقيق هذا السيناريو، الثقة المفقودة بين دمشق وأنقرة، ورفض الطرف التركي التعهُّد بسحب جيشه من سوريا، أو التأكد من أن ما يقوم به الرئيس التركي ليس إلا مجرد مناورة أخرى لأسباب داخلية.

٣) إعلان نوايا للتطبيع وتحديد مبادئه.

يمكن أن يتوصل الجانبان إلى إعلان نوايا يُعبِّر عن التزامهما بإدارة المرحلة الجديدة من العلاقات بين البلدين دون حل القضايا الصعبة. هذا الإعلان يمكن أن يشابه تطبيع دمشق مع الدول العربية وعودتها إلى جامعة الدول العربية. من طريق هذا الإعلان، يمكن للطرفين العمل على تعزيز التعاون في المجالات الأقل حساسية وترك القضايا الشائكة لمزيد من المفاوضات في المستقبل، مما يُسهم في خفض التوترات وبناء الثقة تدريجياً.

استنتاجات

تُمثل البيئة الإقليمية والدولية والداخلية في سورية وتركيا، بالإضافة إلى مرونة الطرفين، عوامل مهمة تجعل من سيناريو إعلان نوايا للتطبيع بينهما، وتحديد مبادئه هو السيناريو أكثر واقعية، إلا إذا تكشَّف أن التحركات التركية مُصمَّمة للاستهلاك المحلي وتخفيف ضغط المعارضة عن حزب العدالة والتنمية. كما أن إيران تظل متربصة من وراء الكواليس بالمفاوضات بين الجانبين، وجاهزة لإفشالها إذا ما أثرت سلباً في مصالحها.

ولن يكون الطريق مفروشاً بالورود أمام استعادة العلاقات السورية التركية في ضوء التعقيدات الكبيرة المحيطة بها، وتداخل العديد من الأطراف الإقليمية والدولية، وارتباطها بالأوضاع الضاغطة في كلا البلدين.

مع ذلك، فقد خطت أنقرة خطوات مهمة تجاه دمشق، مبديةً استعدادها لدراسة الانسحاب من سورية، ولوحت بوقف تدخلها في الشؤون الداخلية.

بينما تدفع مخاوف دمشق من استبعادها من طرق التجارة الإقليمية، ومقاربتها الجديدة، إلى اختبار مسار التطبيع مع تركيا من أجل استخدامه وسيلةً للخروج من العزلة الحالية دون تحقيق تقدُّم في العملية السياسية.

فيدان: الدول الناضجة يجب عليها أن تدير خلافاتها بنضج

في مقابلة حصرية مع «سكاي نيوز عربية»، قال وزير الخارجية التركية، هاكان فيدان، إن الحرب الدائرة في غزة «خنجر مغروز في قلب العالم»، مؤكدا دور تركيا في تقديم كل الدعم الممكن لجميع الأطراف فيما يتعلق بوقف إطلاق النار.

وأضاف فيدان في حديثه مع «سكاي نيوز عربية» أن الامريكيين والغربيين متفقون على أن بنيامين نتنياهو يتجنب اتخاذ خطوات في سياق الوصول لاتفاق يضع حدا للحرب، لأن وقف إطلاق النار في فلسطين لا يتوافق مع الأهداف السياسية لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

وتابع: «اليوم حماس موجودة، وغدا قد تظهر منظمة أخرى، المسألة هي ما سيكون عليه مستقبل المقاومة الفلسطينية، نحن في تركيا ننظر إلى الموضوع من هذه الزاوية، هناك بعض التصورات الخاطئة حول أننا ندعم حماس بشكل كبير، نحن لدينا قضية واحدة فقط ندعمها وهي القضية الفلسطينية المُحقّة».

ما بعد الحرب

وعن رأيه بشأن مرحلة ما بعد الحرب قال فيدان: «إذا لم نقم بتطبيق حل الدولتين الآن، فسوف تنشب في المستقبل حرب غزة الرابعة، أو حرب الضفة الغربية الخامسة أو حرب القدس السابعة، لذا يجب أن نتعلم من الأحداث ونطبق حل الدولتين بأسرع ما يمكن، هذا مهم لأمن الإسرائيليين وأيضا لأمن الفلسطينيين، في الواقع، يجب القيام بذلك من أجل أمن المنطقة بأسرها».

وأضاف فيما يخص معارضة حل الدولتين خوفا من صعوبة القدرة على تطبيقها: «إذا مُنح الفلسطينيون دولـة، فإننا يمكن أن نتحدث مع الـدول الإسلامية، ومـع الـدول الأخـرى، هذه الـدول وبما فيها تركيا مستعدة، نحن مستعدون للمشاركة في النهوض بهذه المسؤولية لضمان بقاء هذه الدولة واتفاق السلام، ليست لدينا أي مشكلة في هذا».

> **الحرب الدائرة في غزة خنجر مغروز في قلب العالم**

العلاقات الخارجية

قال فيدان إن «العلاقة التركية مع الأشقاء العرب وصلت إلى مستوى ممتاز، من الطبيعي أن تكون هناك خلافات، لكن الدول الناضجة يجب عليها أن تدير هذه الخلافات بنضج ضمن إطار استراتيجي محدد».

العلاقات مع سوريا

وحول تطبيع العلاقات مع سوريا قال وزير الخارجية التركي إن «الرئيس رجـب طيب أردوغـان أعـرب عن استعدادنا لبدء أي نوع من الحوار على أي مستوى، بما في ذلك مستوى الرئاسة، لحل المشكلات القائمة بيننا».

وتابع: «لقد أجرينا منذ عام ٢٠١٧ محادثات عبر قنوات متعددة، وكانت هناك أوقات شهدنا فيها فوائد لذلك، الآن علينا تحويل هذه الحالة المؤقتة إلى حالة أكثر ديمومة، أكثر من نصف السوريين يعيشون حاليا خارج البلاد. يجب أن يتمكن هؤلاء من العودة إلى بلادهم بأمان».

وأكد على «ضرورة تطهير سوريا من الإرهاب، خاصة المناطق المناطق التي يسيطر عليها حـزب العمال الكردستاني، هناك منظمة إرهابية اغتصبت موارد الشعب السوري، يجب علينا محاربتها، وأخذ النفط ومصادر الطاقة منها وإعادتها إلى الشعب السوري، لأن هذه المنظمة تخوض حربا ضخمة ضد الشعب السوري وضد الدولة التركية بهذه الثروة التي سرقتها من هناك».

ولفت إلـى أن «تركيا دولـة قوية، لا تبحث عن محادثة من عجز أو يأس، على العكس، ما يبعثنا على هذا هو نضجنا فيما يتعلق بهذا الأمر، نحن نركز على تأثيرنا الدبلوماسي واحتياج المنطقة للسلام».

العلاقات مع العراق

قال فيدان إن «حزب العمال الكردستاني استفاد من الفوضى في العراق وهدفه إفساد الاستقرار في تركيا من خلال التمركز في العراق، ينتشر في العراق مثل خلايا السرطان، وهذا خرج عن كونه مشكلتنا وتحول إلى مشكلة أمن قومي للعراق».

وأكد وجود اتفاق تركي عراقي فيما يخص «تطهير المنطقة لتكون خالية من السلاح، وخالية من الإرهابيين، وخالية من النزاعات، سواء بسبب تنظيم داعش أو حزب العمال الكردستاني».

العلاقة مع مصر

وعن ترتيبات الزيارة المرتقبة للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قال فيدان: «تحضيراتنا تسير بشكل جيد، أي أننا في مراحل استكمال التحضيرات سيكون لدي إن شاء الله زيارة إلى القاهرة في بداية شهر أغسطس، سنجتمع هناك مع نظيرنا المصري الجديد، ونقوم بتحضيرات الاجتماع بين الزعيمين. كما تعلمون، لقد زار رئيس جمهوريتنا القاهرة، والآن سنستضيف السيد السيسي في أنقرة إن شاء الله».

العلاقة مع الإمارات

قال وزير الخارجية التركي إن «العلاقة مع الإمارات جيدة للغاية، لدينا مجالات تعاون جدية في مجالات الاستثمار

المتبادل والتجارة والتعاون التكنولوجي».

وأكد «استمرار المشاورات بين تركيا والإمارات حول إدارة الأزمات في المنطقة، خاصةً حول الأزمات في شمال إفريقيا، مثل الصومال والسودان وليبيا، لدينا تبادل مكثف للآراء، نحن نفكر بنفس الطريقة في العديد من القضايا، بما في ذلك قضية فلسطين، نحن نبحث سبل حل جميع هذه الأزمات معا».

وتابع: «كما تعلمون، فإن رؤية الإمارات العربية المتحدة المتعلقة بالتنمية والتكنولوجيا رؤية ممتازة، وقد أصبحت نموذجا للعديد من الدول في هذه المنطقة، نتحدث الآن عن الإمارات العربية المتحدة التي تعمل في الذكاء الاصطناعي وترسل رواد الفضاء، إنها حقا دولة تسهم بشكل كبير في المنطقة واقتصادها».

العلاقة مع السعودية

قال فيدان إن علاقة تركيا مع السعودية جيدة ولا سيما التعاون في مجال الصناعات الدفاعية، مؤكدا تبادل الآراء بين الدولتين حول الأزمات الإقليمية مع السعودية.

وأضاف: « في السعودية مشروع تنموي هائل في السنوات الأخيرة، هذه المشاريع بمثابة ثورة، خاصة في مجالات تنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على الطاقة، وتقليل الاعتماد على النفط، وتنويع مصادر الطاقة، وتوسيع الاستثمارات، وزيادة عدد السكان، وتعزيز الصناعة».

العلاقة مع ليبيا

قال وزير الخارجية التركي إن «بلاده ترغب في إعادة إحياء دولة ليبيا المستقلة المتحدة التي يتوحد فيها الشرق والغرب»، مؤكدا وجود علاقات مع الغرب والشرق في ليبيا.

وتابع: «زار رئيس مجلس النواب السيد عقيلة صالح بلادنا عدة مرات. لدينا تواصل مع السيد خليفة حفتر، ونجري محادثات مع أبنائه. وقد افتتحنا قنصليتنا في الشرق، ونحن حاليا بصدد تشغيلها. وجميع أنواع العلاقات مستمرة».

> **تركيا دولة قوية، لا تبحث عن محادثة من عجز أو يأس**

وأكمل: «مصر لديها مخاوف محقّة تتعلق بأمن الحدود هناك، ويجب معالجتها. وبالتالي، لمصر اهتمام أيضا بليبيا، تماما كما لدينا اهتمام بحدودنا مع سوريا، نحن نتواصل مع مصر، ونتواصل مع الإمارات، ونتحدث مع قطر، ونجتمع معا لنبحث كيف يمكن تحقيق سلام دائم ووحدة وطنية في ليبيا بمشاركة من الأمم المتحدة أيضاً».

التدخل الإيراني في المنطقة

وعند سؤاله عن تنامي أذرع إيران في المنطقة، قال فيدان إن «تركيا لا تدعم تدخل أي دولة في المنطقة بأي شكل يتعدى الشراكة الطبيعية، نحن بالطبع لا ندعم هذه الأنواع من السياسات بغض النظر عن الدولة التي تقوم بها».

وتابع: «لهذا السبب لدينا فكرة جادة حول إنشاء هيكل للتعاون الأمني الإقليمي في المنطقة. إذا زاد التعاون الإقليمي، وزدنا من الثقة والاطمئنان بين الدول الإقليمية، فلن يبقى هناك نقاط ضعف في المنطقة».

الحرب الأوكرانية

أكد فيدان «وجود جهود ومساع تركية لفعل ما يلزم بخصوص وضع حد للحرب الأوكرانية، مضيفا: « المأساة الإنسانية في أوكرانيا كبيرة جدا، يجب أن نقول كفى لهذا الدمار وهذا الموت. يجب على المجتمع الدولي أن يأخذ زمام المبادرة في هذا الشأن».

*سكاي نيوز عربية

"الباراستن والميت".. سيطرة أمنية مستحدثة في دهوك تثير جدلاً حول أهدافها

*وكالة (روج نيوز)

نصبت قـوى أمنية تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني سيطرة جديدة في منطقة كلي قنتارا في منطقة باكيرا على الطريق الرابط بين مركز محافظة دهوك وقضاء آميدية والتي تتبع لغرفة العمليات الأمنية المشتركة بين جهاز الباراستن والاستخبارات التركية.

أفاد مصدر خاص لوكالتنا (روج نيوز)، يوم الخميس، أن قوى أمنية تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني نصبت سيطرة مستحدثة في كلي قنتارا في منطقة باكيرا، على الطريق الرابط بين مركز محافظة دهوك وقضاء آميدية. وأشار المصدر إلى أن هذه السيطرة تذكر بنقاط التفتيش التابعة للنظام البعثي السابق، مؤكدًا أن السيطرة في الظاهر تابعة لقوى الآسايش، لكن في الحقيقة هي تتبع لغرفة العمليات الأمنية المشتركة بين جهاز الباراستن والاستخبارات التركية.

ووفقًا للمصدر، فإن الإجراءات الأمنية المتبعة في نقطة التفتيش هذه تشبه تلك المتبعة على الحدود بين دولتين، وليس بين قضائين داخل حدود نفس المحافظة.

وأوضح أن حاسوب البيانات الأمنية في هذه السيطرة لا يحتوي على أسماء الإرهابيين والقتلة والمجرمين، بل يتضمن بيانات الثوار والنشطاء والوطنيين الكرد المطلوبين من قبل الاستخبارات التركية.

كما أشار المصدر إلى أن نقطة التفتيش تتعمد مصادرة المواد الغذائية من المواطنين العزل لمنع وصول الإمـدادات إلى قوات الكريلا، مما يعيد إلى الأذهان آليات الحصار التي كان يتبعها نظام البعث لمنع وصول الإمدادات إلى البيشمركة خلال أيام الكفاح المسلح.

تثير هذه السيطرة الأمنية الجديدة في دهوك الكثير من التساؤلات والجدل حول أهدافها الحقيقية، حيث تكشف عن خطوة تقييدية تستهدف النشطاء والثوار الكرد.

ايران وحسابات المكسب والخسارة من التقارب بين أنقرة ودمشق..

ضياء عودة - إسطنبول/بينما تواصل روسيا التأكيد على ضـرورة إصـلاح العلاقة بين أنقرة ودمشق، تسود ضبابية الموقف الخاص بإيران، وما إذا كانت تؤيد وترحب بآخر التطورات التي كسرت جزءا من الجمود على صعيد التصريحات بين الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، ورئيس النظام السوري، بشار الأسد.

وطهران حليفة للأسد ونظامه، كما هو الحال بالنسبة لموسكو، وتنخرط في الملف السوري عسكريا على الأرض بميليشيات و»مستشارين»، وكذلك سياسيا من خلال حضورها في مسارات، على رأسها «محادثات أستانة».

ورغم أنها كانت قد انضمت بصورة متأخرة للمسار الثلاثي الأول بين أنقرة ودمشق، فرضت نفسها لاحقا على المشهد

> **طهران حليفة للأسد ونظامه كما هو الحال بالنسبة لموسكو**

باعتبارها طرفا رابعا، وبمواقف أبداها سابقا الرئيس الإيراني الراحل، إبراهيم رئيسي، ووزير خارجيته الراحل، حسين أمير عبد اللهيان.

وتشير جملة معطيات حصلت، في غضون الأسبوعين الماضيين، إلى أن أنقرة ودمشق دخلتا في مرحلة جديدة ومختلفة عن السابق. من المقرر أن تكون ثمرتها الأولى عقد لقاء أمني، في عاصمة يرجح أن تكون بغداد أو موسكو، حسبما ذكرت وسائل إعلام تركية.

وجاء ذلك بعدما أبدى إردوغان نيته لقاء الأسد وفي أعقاب تخفيف الأخير للهجته مرتين، الأولى خلال لقائه مبعوث الرئيس الروسي إلى سوريا، ألكسندر لافرنتيف في دمشق، والثانية أمام الصحفيين بعدما تتالت الدعوات التي وجهها له الرئيس التركي.

وتشير المعطيات إلى أن الجولة الجديدة لإعادة العلاقات بين تركيا والنظام السوري تحظى برعاية روسية «بامتياز» وبدفع من بغداد أيضا، في حين لم يتردد حتى الآن أي حديث عن بادرة إيرانية في هذا السياق.

ومع ذلك، أشارت وسائل إعلام إيرانية إلى أن كبير مستشاري وزير الخارجية الإيرانية للشؤون السياسية الخاصة، علي أصغر خاجي، ناقش عدة ملفات في الزيارة التي أجراها إلى دمشق، الاثنين.

وكان على رأس تلك الملفات التي ناقشها المسؤول الإيراني مع رئيس النظام السوري، بشار الأسد ووزير خارجيته، فيصل المقداد، «عملية حل الخلافات بين تركيا وسوريا»، وضرورة «اتخاذ خطوات لإعداد الاستعدادات اللازمة لنجاح المحادثات».

«بين الحليف والجار»

وتحدثت أوساط إعلامية تركية لأكثر من مرة، خلال الأيام الماضية، عما وصفته بـ«العراقيل» التي قد تضعها إيران على طريق التقارب بين أنقرة ودمشق، وكتب عن ذلك صحفيون وكتاب أعمدة في صحف مقربة من الحكومة، بينها «حرييت».

ونقلت صحيفة «ديلي صباح» التركية، ، عن مصدر لم تسمه أن «إيران ربما تُستبعد من العملية الجديدة بين أنقرة ودمشق»، وهو ما لم تؤكده مصادر دبلوماسية.

وأضاف المصدر للصحيفة أن «مسألة انسحاب القوات التركية من سوريا ليست شرطا مسبقا، لكن تم الاتفاق على مناقشتها لاحقا لتحقيقها في النهاية».

وتابع أن «التجارة ستكون على رأس أجندة الاجتماع الأول (مع دمشق)»، وأنها بدأت بالفعل بعد فتح معبر أبو الزندين، الذي يفصل مناطق سيطرة فصائل المعارضة التي تدعمها تركيا في ريف حلب مع المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري.

ويوضح الباحث السياسي التركي، عمر أوزكيزيلجيك، أن «تركيا ترى في الوقت الحالي موقفا غير بناء من جانب طهران بشأن تعاملها الدبلوماسي مع دمشق».

ويقول في تصريحات لموقع «الحرة» إن «الشعور التركي يذهب باتجاه أن إيران كانت ومازالت تتخذ موقفا أكثر عنادا وتشددا».وتختلف النظرة التركية تجاه إيران عن تلك الخاصة بموسكو، وفق الباحث.

ويضيف أوزكيزيلجيك أنه بالنسبة لتركيا فإنها ترى في المقابل أن «موسكو حافظت دائما على نهج بناء وأكثر معقولية من طهران، التي كان لديها نهج أكثر تطرفا في المطالب».

ولروسيا نفوذ عسكري واقتصادي وسياسي واسع في سوريا.

ولإيران أيضا ذات النفوذ، لكنها لم تصل إلى النقطة التي وصلت إليها موسكو على صعيد الاستثمارات والاتفاقيات الاقتصادية.

وعلى مدى السنوات الماضية دعم هذان الحليفان الأسد

بشكل مطلق، على الأرض وفي الأروقة الدبلوماسية.

لكنهما، وعلى الطرف الآخر، لم يصلا إلى توافق تام وكامل بشأن السياسات الخاصة بسوريا، وعلاقة الأسد ونظامه بالجيران وبقية الدول، سواء في الإقليم أو العالم.

ويعتقد الباحث في الشأن الإيراني، محمود البازي، أنه «توجد أخطاء في التقييم بين ما ترغب به طهران وما تستطيع فعله».

ويوضح البازي لموقع «الحرة» أن الشرط الذي وضعته الحكومة السورية للقاء إردوغان قديم وليس ما تفرضه إيران» (قاصدا انسحاب القوات التركية من سوريا).

ويشير البازي إلى أن «إيران قد تعرقل التطبيع في حالة واحدة، وهي استبعادها من المسار الحالي».

ويشرح بالقول: «بمعنى أن إيران ترغب بأن يكون مسار أستانة هو المنصة لأي تغييرات في الملف السوري، لأنه يوفر لها مقعدا على طاولة المفاوضات».

«منافس وعائق»

وتعتبر إيران وتركيا وروسيا دولا ضامنة لمسار «أستانة السوري». ومنذ عام ٢٠١٧ تتجمع أطراف من المعارضة السورية والنظام باستمرار، من أجل بحث قضايا ميدانية وسياسية في آن واحد.

ولكل دولة مذكورة قوات في سوريا، مع اختلاف نمط وطبيعة انتشار كل واحدة عن الأخرى.

وتنتشر قوات تركية في شمال سوريا في إدلب وأرياف حلب، وتدعم أنقرة آلاف المسلحين من فصائل المعارضة، وتشير معظم التصريحات الرسمية إلى أنها ليست بوارد التخلي عنهم.

وكذلك بالنسبة لإيران التي يدعم «الحرس الثوري» فيها ميليشيات كثيرة في سوريا، وله أيضا «مستشارون» قتل عدد منهم بضربات إسرائيلية خلال السنوات الماضية.

أما روسيا فيتركز انتشارها في قاعدة «حميميم» بريف اللاذقية.

وتسير قوات الشرطة العسكرية التابعة لموسكو بانتظام دوريات مع الجانب التركي، في أجزاء من الحدود الشمالية

> **طهران تنخرط في الملف السوري عسكريا وسياسيا**

لسوريا، وسبق أن سيرتها في جنوب إدلب بعد اتفاق ٢٠٢٠ الذي أبرم بين إردوغان ونظيره الروسي، فلاديمير بوتين.

ويرى كبير الخبراء الامريكيين في «المجلس الأطلسي»، ريتش أوتزن، أن «إيران استعمرت سوريا الأسد بشكل أو بآخر من خلال سيطرتها على مؤسساتها الأمنية وسياستها الخارجية».

ويقول لموقع «الحرة» إن «إيران ترى في تركيا منافسا وعائقا أمام حريتها في المناورة في سوريا، بسبب الوجود العسكري ودعم المعارضة المناهضة للأسد».

وقد تدعم طهران صفقة تؤدي إلى انسحاب عسكري تركي واستئناف التجارة السورية التركية، إذا لم تكن هناك شروط ملزمة بشأن دمشق، وفق أوتزن.

لكنها «ستكون خاسرة في أي اتفاق يتضمن تنازلات حقيقية من دمشق تجاه المخاوف التركية (خاصة فيما يتعلق بحزب العمال الكردستاني) أو حماية الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة».

وللسبب المذكور يوضح الباحث الامريكي أن «الأسد صب مؤخرا الماء البارد على فكرة إجراء مفاوضات جادة أو تسوية في هذه المرحلة».

ويتابع: «وحتى لو أراد اتباع هذا المسار (وهو على الأرجح لا يريد ذلك)، فسيكون لدى رعاته الإيرانيين سبب لمنعه».

وبالنسبة لتركيا، يقول الباحث أوزكيزيلجيك، إن بلاده تشعر أن «إيران تشكل عائقا أمام العملية الدبلوماسية في سوريا، ليس فقط في المحادثات مع دمشق، بل أيضا في عملية أستانة وكل العملية التي جرت».

> تعتبر إيران وتركيا وروسيا دولا ضامنة لمسار أستانة السوري

ويضيف أن «تركيا تريد الاستمرار مع روسيا»، وأنها «تثق بالجانب الروسي أكثر من طهران».

لكنه لا يعتقد أنه «يمكن فعل أي شيء في سوريا فيما يتعلق بنظام الأسد من دون إيران».

ويعتبر أنه «من غير الممكن عقد أي صفقة أو أي اتفاق مع نظام الأسد إذا لم تكن إيران متورطة. لقد رأينا مرات عدة قدرة إيران على منع أي نوع من الاتفاق»، على حد قوله.

«تفاهمات تكتيكية لا أكثر»

وقبل اندلاع أحداث الثورة السورية كانت العلاقة السورية التركية على أوجها، خاصة على صعيد الاقتصاد والاتفاقيات. ووقعت الحكومة التركية وحكومة الأسد بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٠ سلسلة اتفاقيات.

وكان أبرزها اتفاقية «التجارة الحرة»، وتنفيذ مشروع سككي بين غازي عنتاب وحلب، واتفاقيات أخرى لإنشاء بنك تركي سوري مشترك، مع زيادة حجم التجارة إلى مستويات عليا.

ومع انكسار جزء من الجمود في أعقاب تصريحات إردوغان والأسد مؤخرا، بدأت وسائل إعلام تنشر عن «مرحلة الازدهار» السابقة وسيناريوهات إعادة تفاصيلها من جديد.

ويستبعد مراقبون وخبراء أن تمضي عملية التقارب بين دمشق وأنقرة بشكل متسارع، ومع ذلك يشيرون إلى أن الأمر غير مستحيل، وأن الجانبين قد يبدبا «نوايا حسنة» من بوابة فتح الطرق والاقتصاد.

وأيا كانت المسارات المقبلة، يعتقد الباحث البازي أن «إيران ترسم نفوذا سياسيا وعسكريا ولوجستيا موازيا لتفادي أي توافقات تحت رعاية روسية تضر بمصالحها».

وفيما يتعلق بالاقتصاد، يوضح أن «عدم تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية بين سوريا وإيران يعود إلى أن الحكومة السورية لا ترغب بتسليم الاقتصاد لإيران».

ولذلك يشير إلى أن «العلاقات الاقتصادية سيئة (بين دمشق وطهران) سواء تم تطبيع العلاقات مع تركيا أم لا».

ويرى الباحث أوتزن أن «روسيا لا تستطيع تحقيق المصالحة بين أنقرة ودمشق بعيدا عن إيران»، وهي غير قادرة على حل القضايا الكبرى (اللاجئون، العائدون، حزب العمال الكردستاني، حماية المعارضة).

ويقول إن «وجودها (روسيا) على الأرض في سوريا أضعف من إيـران»، وعلى أساس ذلك «يمكنها تسهيل التفاهمات التكتيكية لا أكثر».

وإذا ما تم التطبيع بين أنقرة ودمشق «برعاية روسية وإيرانية» فقد تعتبره طهران مناسبا ومفيدا لها، بحسب حديث الباحث البازي، «لأن المستهدف هو (قوات سوريا الديمقراطية) الحليف الامريكي القوي».

ويتابع: «لذلك إذا ما تمت تصفية (قسد) في الشمال الشرقي سيكون هناك تسليم لهذه المناطق للحكومة السورية وهذا يعني بالضرورة مجال نفوذ أوسع لإيران هناك».

وتدعم الولايات المتحدة «قسد» منذ سنوات في إطار حربها على تنظيم «داعش»، لكن أنقرة ترى هذا التشكيل الذي تهيمن عليه «وحدات حماية الشعب» مرتبطا بـ«حزب العمال الكردستاني»، المصنف على قوائم الإرهاب.

وقال قائد «قسد»، مظلوم عبدي، في تصريحات له، الاثنين، إن قواته منفتحة على الحوار مع الجميع وفي مقدمتهم حكومة دمشق، و«لديهم إيمان» بالتوصل إلى حل مع دمشق.

وأوضح أن «قسد» على اتصال مع النظام السوري، لكن على دمشق إعادة النظر بموقفها، كما أبدى استعداده في السابق للحوار مع تركيا.

*موقع فضائية «الحرة» الامريكية

مستقبل العلاقة بين واشنطن وطهران في ظل الإدارة الأمريكية القادمة

الضغوط القصوى أم «برجام 2»؟

*مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

بدت الرسائل الخارجية التي بعث بها الرئيس الإيراني المُنتخب حديثاً، مسعود بزشكيان، عبر المقالتيْن اللتيْن كتبهما خلال شهر يوليو ٢٠٢٤ واضحة للعيان. فقد أظهر بزشكيان ثقة وميلاً للتعاون مُستقبلاً مع الأوروبيين في عدد من الملفات السياسية والاقتصادية والأمنية، فيما كان موقفه مُختلفاً عند الحديث حول علاقات بلاده مع الولايات المتحدة على الرغم من سياسة الخطوات المحسوبة التي اتخذتها إدارة الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن تجاه طهران، والتي جاءت على النقيض من سياسات سلفه دونالد ترامب على أي حال.

وقد تؤدي هذه الرؤى التي يتبناها بزشكيان دوراً ملموساً في علاقات إيران مع الغرب خلال السنوات الأربع المُقبلة على الأقل، ما لم تحدث مفاجآت أخرى في طهران أو الإقليم.

وبالتزامن مع تولي الإصلاحيين الحكم في إيران، تجري في الولايات المتحدة الاستعدادات لإجراء الانتخابات الرئاسية الستين في البلاد، والتي يتنافس فيها المرشح الجمهوري والرئيس السابق، دونالد ترامب، والمرشحة الديمقراطية المُحتملة ونائبة الرئيس بايدن، كامالا هاريس، التي أعلنت ترشحها بعد انسحاب جو بايدن من السباق

يوم ٢٢ يوليو ٢٠٢٤؛ في ظل مشكلات صحية يعاني منها دفعت كثيراً من الديمقراطيين إلى دعوته لمغادرة السباق الرئاسي.

وبالنظر إلى إرث ترامب وحاضر بايدن في التعامل مع طهران خلال السنوات الماضية بشأن عدد من الملفات أبرزها البرنامج النووي الإيراني؛ تستحوذ هذه الدورة الانتخابية في واشنطن على اهتمام بالغ من جانب السياسيين والمعنيين في طهران؛ إذ إنها سوف تؤثر في طبيعة السياسة الأمريكية تجاه طهران في عدد من الملفات الشائكة؛ ومن ثم على حالة الاقتصاد المحلي والرضا العام الشعبي عن الحكومة والاستقرار السياسي في طهران خلال الفترة المقبلة.

وفي ضوء ذلك، نتطرق فيما يلي لسيناريوهات مُستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية المُتوقعة طبقاً لنتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية المُحتملة.

نظرة مُتباينة:

تراقب إيران بحرص الاستعداد للانتخابات الرئاسية الأمريكية المُرتقبة في نوفمبر ٢٠٢٤؛ ويمكن الوقوف على الكيفية التي ينظر بها الداخل الإيراني للانتخابات الرئاسية الأمريكية على النحو التالي:

١. تخوّف من فوز ترامب:

بشكل عام لا يُرجّح الداخل الإيراني المُرشح الجمهوري ترامب؛ ذلك لأنه اتبع سياسة أكثر حزماً وصرامة تجاه طهران سُميت بـ»الضغوط القصوى». ويُعد ترامب من أشد السياسيين الأمريكيين المُعارضين للاتفاق النووي مع إيران، الذي تم التوصل إليه في ٢٠١٥ بمدينة لوزان السويسرية، وقد انسحب منه في مايو ٢٠١٨، كما يناهض ترامب المشروع النووي والصاروخي لطهران ونفوذها وسياستها الخارجية ويتخذ إزاء ذلك خطوات صارمة.

وقد تعززت هذه المخاوف الإيرانية بعد إعلان ترامب مؤخراً عن تعيين عضو مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية أوهايو، جيمس ديفيد فانس، نائباً لحملته الانتخابية، واعتزامه تنصيبه نائباً لرئيس الجمهورية حال فوزه في الانتخابات؛ إذ ينتمي فانس إلى نفس معسكر ترامب المتشدد تجاه طهران.

وعلى سبيل المثال، وصف فانس في تغريدة له على موقع «إكس – تويتر سابقاً»، يوم ٢٥ إبريل ٢٠٢٢، الاتفاق النووي مع إيران لعام ٢٠١٥ بـ»اتفاق إيران – أوباما الكارثي»، مُضيفاً أن «أحد أفضل قرارات الرئيس ترامب الخارجية تمثل في الخروج من هذا الاتفاق، ونحن بحاجة إلى العمل ضد بايدن بشدة في هذا الصدد». وترفع هذه الحقائق في واشنطن إمكانية عودة سياسة الضغوط القصوى على إيران حال فوز ترامب.

٢. تطلع لمجيء إدارة ديمقراطية:

في حال قدمت إدارة ديمقراطية، سواء ترأستها هاريس أم أي ديمقراطي آخر، فقد تكون تلك الإدارة المُحتملة أقل صرامة بشكل ملموس إزاء إيران؛ وهو ما دفع كثيراً من صنّاع القرار في واشنطن، حتى من جانب بعض الديمقراطيين أنفسهم، لانتقاد إدارة بايدن الديمقراطية؛ لذا فقد يمثل انتخاب رئيس ينتمي للحزب الديمقراطي

فرصة لإيران وإن كانت غير مُكتملة؛ إذ لا يُتوقع أن تتبع إدارة أمريكية ديمقراطية سياسة الضغوط القصوى على إيران؛ في ظل تبنيها مسار المفاوضات مع الأخيرة لحل الأزمة النووية واستئناف المفاوضات ذات الصلة التي تقود لإبرام اتفاق نووي يمنع طهران من التوصل لسلاح نووي؛ ما يدفع الإدارة الديمقراطية القادمة المُحتملة لتجنب خيار فرض عقوبات قاسية ضد طهران؛ بل ويشجعها على قبول بعض المواءمات السياسية معها للغرض ذاته.

وكذلك، لا يُعتقد أن تبدي إدارة ديمقراطية مُحتملة سياسة حازمة فيما يخص النفوذ والسياسات الإقليمية لطهران في منطقة الشرق الأوسط؛ ما يجعل منها خليفة مقبولاً لبايدن لدى إيران.

سيناريوهات مُحتملة:

عند تناول مُستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية المُقررة في نوفمبر المقبل، سنجد أننا بصدد الحديث عن اتجاهيْن اثنيْن يتمثلان في:

ا. في حال فوز ترامب:

يُتوقع أن تمثل ولاية رئاسية ثانية مُحتملة لترامب في واشنطن استمراراً لسياسات الولاية الأولى إزاء طهران (٢٠١٧ – ٢٠٢١)؛ بل يمكن القول إن التطورات الأخيرة داخل إيران نفسها، وتلك التي تخص تشابكات العلاقات الإيرانية الأمريكية قد تدفع ترامب لتبني خيارات أكثر صرامة عن ذي قبل إزاء طهران وفي ملفاتها المُعقّدة؛ وهو ما يطرح الترجيحات التالية:

أ. تراجع احتمالية التوصل لاتفاق نووي:

لم تحقق المفاوضات النووية العلنية والسرية التي أجرتها إدارة بايدن مع إيران تقدماً حقيقياً خلال ما يقارب ثلاث سنوات ونصف حتى الآن للتوصل لاتفاق نووي أو إيقاف الأنشطة النووية الإيرانية؛ إذ لا تزال إيران تواصل تلك الأنشطة وحققت طفرة كبيرة بها؛ بل أصبح الاعتراف بإيران «دولة عتبة نووية» أمراً واقعاً في عهد بايدن، وعبّرت عنه العديد من التقارير الأمريكية والغربية المُتتابعة.

وانطلاقاً من هذه التطورات النووية في إيران، وأخذاً في الحسبان لرفض ترامب ومُعاونيه لبنود الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، والذي يطلق عليه الإيرانيون اختصاراً اسم «برجام ١»، فإن إدارة ترامب الثانية المحتملة في الولايات المتحدة قد تتخذ إجراءات مُتشددة للغاية وصارمة إزاء البرنامج النووي الإيراني ستتمثل في البداية في فرض عقوبات قاسية تجاه طهران ومُحاصرتها بشدة اقتصادياً، فيما تُعرف باسم سياسة «الضغوط القصوى».

ومن المُتوقع أن يعمل ترامب على تهديد إيران جدياً باتخاذ عمل عسكري أو استخباراتي ضد برنامجها النووي بالتعاون مع إسرائيل وجهازها للاستخبارات الخارجية «الموساد». وقد يشمل ذلك اغتيال عدد كبير من العلماء النوويين البارزين ومُهاجمة البرنامج النووي إلكترونياً.

ومع هذا، فبالنظر إلى القلق الإسرائيلي والأمريكي المُتزايد إزاء برنامج إيران النووي الذي شهد تقدماً لا يمكن إنكاره في عهد إدارة بايدن الديمقراطية، وأخذاً في الحسبان أيضاً احتمالية حدوث توافق في الآراء بشأن إيران بين

ترامب وبعض الحكومات الأوروبية في ولايته الثانية، خاصة مع صعود اليمينيين والشعبويين هناك، فإن خيار العمل العسكري «المحدود» تجاه البرنامج النووي الإيراني في دورة ترامب الثانية قد يكون أمراً وارداً، مع إضافة العامل الإسرائيلي الضاغط في هذا الاتجاه.

ولاسيما وأن الأخيرة قامت بالفعل بتوجيه ضربات مباشرة لإيران، استهدفت قاعدة «هشتم شكاري» الجوية بالقرب من محطة نطنز النووية، أحد أشهر وأهم محطات تخصيب اليورانيوم في إيران.

ومع ذلك، لا يُتوقع شن واشنطن وإسرائيل هجوماً عسكرياً «واسعاً» ضد إيران أو ضد منشآتها النووية الممتدة بطول الأراضي الإيرانية من الشمال إلى الجنوب؛ خشية اندلاع حرب إقليمية أو دولية أكثر اتساعاً تنخرط بها روسيا والصين ولن يتحمل المجتمع الدولي تبعاتها في ظل وجود عشرات الوكلاء الإيرانيين الذين قد يندفعون لمهاجمة العمق الإسرائيلي والمصالح الغربية.

ونتيجة لما سبق، لا يُتوقع بشدة التوصل إلى اتفاق نووي بين إيران والقوى الكبرى خلال الولاية الثانية لترامب، كما أن هذه الإدارة لن تقبل أو تلتزم باتفاق نووي ينحصر فقط بين إيران والقوى الأوروبية.

ب. تقييد النفوذ الإقليمي:

إلى جانب مُكافحة إدارة ترامب الثانية المُحتملة لأنشطة إيران النووية، ستسعى هذه الإدارة إلى تقليم أظافر إيران إقليمياً، سواء ما يتعلق بـ«الحوثيين» في ضوء تهديداتهم لحركة الملاحة والتجارة في البحر الأحمر المُستمرة منذ أشهر، أم المليشيات الولائية في سوريا والعراق التي تستهدف القواعد والقوات الأمريكية.

يُضاف إلى ذلك أن الدعم المُتوقع لإدارة ترامب المُحتملة لإسرائيل، في ضوء الحرب التي تخوضها مع الفصائل الفلسطينية داخل غزة وكذلك حزب الله في جنوب لبنان والحوثيين، سوف يتزايد عمّا هو عليه الآن في عهد بايدن، وقد يطلق ترامب يد تل أبيب في القيام بمعارك مفتوحة ضد وكلاء إيران في المنطقة، مع توفير كامل الدعم لها في هذا المسعى.

ج. استهداف برامج الصواريخ والطائرات المُسيّرة:

تمثل مسألة تقييد القدرات الصاروخية وصناعة المُسيّرات في إيران أحد الأهداف المهمة لإدارة ترامب المُحتملة في التعامل مع إيران. وفي ظل سعيه لمنع تطويرها، يُتوقع أن يعمل ترامب حال فوزه مُجدداً في الانتخابات الرئاسية على فرض عقوبات مُشددة على مجالات تصنيع وتصدير مواد تصنيع الصواريخ والمسيرات إلى إيران، كما لا يُستبعد تخطيطه لشن ضربات عسكرية خاطفة ضد مواقع التصنيع العسكرية المعنية في الداخل الإيراني، سواء أمريكية أم بإطلاق يد إسرائيل في القيام بهذه المُهمّة المُحتملة.

د. أولوية العقوبات الاقتصادية:

يُرجح بشدة أن يوظف ترامب بشكل فعّال وقوي آلية العقوبات الاقتصادية ضد إيران؛ ذلك لأنه سوف يستعملها كأداة تهديد وعقاب لطهران، محاولاً إجبارها على قبول توجهاته بشأن برامجها النووية والصاروخية، علاوة على

نفوذها الإقليمي. وجدير بالذكر أن إدارة بايدن، ورغم أنها استمرت في فرض عقوبات على إيران، فإنه لا يمكن إنكار أنها تجاهلت محاولات طهران للالتفاف حول تلك العقوبات، وقد لمّح إلى ذلك وزير الخارجية الإيراني الأسبق محمد جواد ظريف، خلال السباق الانتخابي الرئاسي في إيران.

٢. في حال فوز مرشح ديمقراطي:

في حال فوز مرشح ديمقراطي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقرر عقدها في نوفمبر ٢٠٢٤؛ فإنه يرجح ألاّ يختلف نهجه عن نهج الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن تجاه إيران؛ إذ ينتمي الاثنان إلى حزب ديمقراطي واحد يتميز بمسار محدد حين التعامل مع الملف الإيراني برمته. ويمكن الإشارة إلى أبرز سيناريوهات العلاقات الإيرانية الأمريكية في حال إدارة ديمقراطية قادمة على النحو التالي:

أ. التوصل لاتفاق نووي جديد مع إيران «برجام ٢»:

يُرجح أن تتوصل الإدارة الديمقراطية المُحتملة إلى اتفاق نووي مع إيران بعد استئناف المفاوضات النووية معها في فيينا مرة ثانية، والتي كانت قد توقفت في سبتمبر ٢٠٢٢؛ إذ انشغلت إدارة بايدن خلال الأشهر الماضية بالاستعداد لجولة انتخابية رئاسية جديدة ولم تولِ أهمية كبيرة لملف المفاوضات النووية مع إيران. أمّا مع انتهاء الانتخابات وفوز مرشح ديمقراطي آخر، إن حدث؛ فإن الأخير يُرجح أن يشرع في الجلوس ثانية على طاولة المفاوضات مع إيران في فيينا والتوصل لاتفاق نووي جديد مع طهران «برجام ٢».

وسيعزز فرص توصل إدارة ديمقراطية مُحتملة لاتفاق نووي مع إيران فوزُ الإصلاحيين بالانتخابات الرئاسية الأخيرة في طهران؛ إذ سيتم بعد أيام قليلة تنصيب مسعود بزشكيان رئيساً للبلاد. ويميل الإصلاحيون بوجه عام في إيران إلى الانفتاح والتقارب مع الغرب، كما عبّر الإصلاحي بزشكيان أكثر من مرة عن استعداده لاستئناف المفاوضات النووية والتوصل لاتفاق مع الغرب في هذا الصدد، برغم انتقاده لـ«عدم الالتزام الغربي» بالتعهدات الواردة في الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥. كما تجدر الإشارة إلى تكرار المسؤولين الإيرانيين، خلال الأيام السابقة، تأكيد استعداد بلادهم العودة لطاولة التفاوض حول البرنامج النووي، والتي كان آخرها، تصريح نائب وزير الخارجية للشؤون القانونية والدولية، رضا نجفي، في ٢٢ يوليو ٢٠٢٤.

ب. مواصلة إيران توسيع قاعدة نفوذها الإقليمي:

انطلاقاً من حقيقة اختلاف سياسة بايدن تجاه طهران عن توجهات ترامب؛ إذ تفضل إدارة الأول مهادنة طهران، فإن إيران في عهد ولاية مُحتملة للرئيس الديمقراطي القادم قد تواصل توسيع قواعد نفوذها في منطقة الشرق الأوسط. ويعزز هذا السيناريو سعي الرئيس الديمقراطي المُحتمل لاسترضاء إيران للقبول بعقد اتفاق نووي ثانٍ يمنع توصلها لسلاح نووي؛ إذ إن التوصل لهذا الاتفاق يعني من جانب آخر عدم التعرض لإيران عسكرياً على مستوى الإقليم، إلاّ في حالات معينة مثل تهديد مليشياتها للمصالح الأمريكية والغربية في الإقليم.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن التوسع الإيراني إقليمياً قد شهد زخماً واضحاً بعد التوصل للاتفاق النووي الإيراني

مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى في ٢٠١٥ في عهد الولاية الثانية لإدارة الرئيس الأمريكي الديمقراطي الأسبق باراك أوباما (٢٠١٣ – ٢٠١٧).

ج. مُواصلة إيران تطوير برامج الصواريخ والمُسيّرات:

على الرغم من سعي إدارة بايدن خلال الأشهر الأولى لها في الحكم لوضع برامج الصواريخ والمُسيّرات الإيرانية على طاولة التفاوض؛ فإنها تنازلت عن هذه الشروط لاحقاً مع إصرار إيران الجدي على عدم طرحها. واستمرت طهران خلال السنوات الأخيرة في تطوير الصواريخ بأنواعها والمسيرات أيضاً، وتزايدت التُّهم الغربية بإمداد طهران لموسكو بالطائرات المسيرة والصواريخ البالستية ما يؤشر على تزايد الإنتاج من هذه الأسلحة.

ومع سعي الإدارة الديمقراطية المُحتملة لعدم الدخول في صراع مع إيران، خاصة إذا ما تم التوصل لاتفاق نووي، فسوف يصبح من المحتمل عدم قيام هذه الإدارة بخطوات تصعيدية تجاه طهران فيما يخص ملفها الصاروخي والمسيرات؛ ما يعني مواصلة إيران تطوير هذيْن البرنامجيْن.

د. تراجع أولوية العقوبات الاقتصادية:

في ضوء افتراض التوصل إلى اتفاق نووي بين إيران والقوى الكبرى في عهد إدارة ثانية للديمقراطيين، فإن أولوية العقوبات الاقتصادية على إيران سوف تتراجع؛ ذلك لأن اتفاقاً نووياً مُحتملاً يعني ذوبان بعض الجليد بين الغرب وإيران؛ ومن ثم تخفيف العقوبات المفروضة على الأخيرة وعدم الإغراق في فرض المزيد منها. كما أنه في حال عدم التوصل إلى اتفاق، ومع وجود إدارة ديمقراطية، فقد يسمح ذلك لإيران، بهامش من الحركة للتخفيف من أثر تلك العقوبات، وهو الحال حالياً فيما يتعلق بتصدير النفط أو عقد اتفاقات مع دول مُختلفة دون قيود شديدة من جانب واشنطن.

الخاتمة

يمكن القول إن نهج إدارة ثانية لترامب إزاء طهران سيكون أكثر تشدداً عن الأولى، وذلك على النقيض من نهج إدارة ثانية مُتتالية للديمقراطيين سواء برئاسة كامالا هاريس أو حتى غيرها، والتي يُتوقع أن تكون أقل حزماً مع طهران، في ظل توقعات بالتوصل لاتفاق نووي مع الأخيرة بدأ الحديث بشأنه علناً في وقت مُبكر مع فوز الإصلاحي مسعود بزشكيان برئاسة إيران أوائل يوليو ٢٠٢٤.

ومع ذلك، لا ينبغي على أي حال تجاهل العامل الإسرائيلي في سيناريوهات مُستقبل التعامل الأمريكي مع إيران؛ فهو عامل ضاغط يدفع باستمرار الإدارة في واشنطن، سواء جمهورية أم ديمقراطية؛ لاتخاذ سياسات أكثر صرامة تجاه طهران. وفي الوقت نفسه أيضاً، تؤدي التحركات الإقليمية لإيران في ملفات الشرق الأوسط المعقدة دوراً في التصعيد أو التهدئة بين الإدارة في واشنطن والحكومة في إيران، إلا أنه بوجه عام يمكن القول إن إدارة ترامب الثانية المُحتملة ستكون أكثر تشدداً؛ وإن إدارة ثانية للديمقراطيين في واشنطن ستكون أقل حزماً من تلك الأولى؛ وسينتج عنها توسع في طموحات إيران النووية والصاروخية والإقليمية.

د. إميل أفدالياني

عصر طرق الحرير الجديدة في الشرق الأوسط

ترينذز للبحوث والاستشارات/ الترجمة : المرصد

في خضم التنافس المتفاقم بين الولايات المتحدة والصين، أو روسيا والغرب الجماعي، تتكشف منافسة أكثر دقة على طرق التجارة عبر أوراسيا.

إن أغلب مبادرات الاتصال الجديدة تمر عبر منطقة الشرق الأوسط، والتي على الرغم من أهميتها الدائمة في الشؤون العالمية، فقد اكتسبت الآن دوراً أكثر مركزية وسط توازن القوى العالمي المتغير.

ومن المملكة العربية السعودية إلى تركيا إلى العراق

وإسرائيل، تتنافس جميع الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية إلى جانب القوى الأكبر في أوراسيا من أجل التنفيذ السريع والفعال لطرق التجارة الجديدة.

وعلى غرار طرق الحرير القديمة والعصور الوسطى، تتشابه بعض المبادرات الحديثة بسبب الجغرافيا؛ وبعضها الآخر جديد تماماً، ولكن النمط يظل على حاله: حيث يحتفظ الشرق الأوسط بمكانته باعتباره منطقة وصل بين الهند/الصين والقارة الأوروبية.

تتناول هذه الورقة المنافسة التي تتكشف على طرق التجارة وترى أن دول الشرق الأوسط مستعدة لتوسيع قدرتها على المناورة في الساحة العالمية من خلال وضع نفسها كدول محورية في تغيير الاتصال الأوراسي.

من بحر البلطيق إلى منطقة الخليج

يشتمل الممر التجاري الأكثر أهمية وربما الأكبر على الجهود التي تبذلها روسيا وإيران لتطوير ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب، وهو طريق النقل الذي، على الرغم من التحديات التي يواجهها، لديه القدرة على إعادة تشكيل الاتصال الأوراسي.

وُلدت كفكرة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث رأت روسيا والهند وإيران أن المشروع الذي يبلغ طوله ٧٢٠٠ كيلومتر ويربط بين الدول الثلاث هو بمثابة اتصال جديد من شأنه إعادة تشكيل وسائل النقل الأوراسية وبالتالي المشهد الجيوسياسي.

في البداية، لم يحرز المشروع تقدما كبيرا يذكر. وكانت روسيا تعمل في المقام الأول كمركز عبور للاتصال بين الشرق والغرب، حيث تربط الصين والاتحاد الأوروبي،

> **أغلب مبادرات الاتصال الجديدة تمر عبر منطقة الشرق الأوسط**

في حين أن تجارتها مع إيران - التي تتم عبر بحر قزوين أو عبر كازاخستان أو تركمانستان أو أذربيجان - كانت أقل من التوقعات. ونتيجة لذلك، طور الممر عدة فروع.

ويمتد الطريق المعروف باسم الاتجاه عبر بحر قزوين عبر بحر قزوين، ليكون بمثابة رابط بحري حاسم داخل الممر.

ويسافر الفرع الغربي على طول الساحل الغربي لبحر قزوين عبر روسيا وأذربيجان، بينما يمر الطريق الشرقي بإيران ويدخل تركمانستان ويستمر عبر أوزبكستان وكازاخستان. وبدلاً من ذلك، يمكن لهذا الطريق أن يتجاوز أوزبكستان، ويمر مباشرة عبر تركمانستان وكازاخستان على طول الساحل الشرقي لبحر قزوين.

ومن بين هذه الفروع الثلاثة، فإن الرابط الحاسم بين روسيا وإيران يمر عبر أذربيجان، حيث إنه أقصر جسر بري بين روسيا والجمهورية الإسلامية. ومع ذلك، فإن قسم سكة حديد رشت-آستارا، الواقع على الحدود بين أذربيجان وإيران، والذي يتطلب تمويلاً بملايين الدولارات، لا يزال غير مكتمل على الرغم من التعهدات التي قدمتها موسكو وطهران.

علاوة على ذلك، فإن الفرع الغربي هو أيضا أكثر أهمية، حيث أن المحافظات الأكثر اكتظاظا بالسكان في روسيا وإيران تقع في المناطق الغربية من هذه الدول، وليس الأجزاء الشرقية المتاخمة لآسيا الوسطى.

ومن المنظور الجيوسياسي، فإن مزايا المجلس الوطني الانتقالي واضحة. ومن المقرر أن تقلل من وقت تسليم البضائع من الهند إلى أوروبا وربما من إيران إلى أوروبا إذا وعندما ينتهي نظام العقوبات المفروض

على إيـــران. يمكن لـ INSTC (الممر الـدولـي للنقل من الشمال إلى الجنوب- International North-South Transport Corridor) ربط موانئ الخليج العربي والهند بروسيا، وهي رؤية أسرت الخيال الروسي خلال توسعها الإمبراطوري جنوبًا في القرن التاسع عشر.

إن الوصول إلى موانئ المياه الدافئة يفيد كلاً من روسيا والهند، حيث يوفر بديلاً للطرق البحرية الطويلة للتجارة عبر البحر الأحمر. ومن الناحية المثالية، سيستغرق الطريق ١٨ يومًا من بحر البلطيق للوصول إلى الهند عبر أذربيجان وإيران. وبالمقارنة بالطريق البحري عبر قناة السويس، يمكن تسليم البضائع عبر INSTC بسرعة مضاعفة.

الحوافز الجيوسياسية

إن العامل الرئيسي الذي يدفع توسع المجلس هو الحرب في أوكرانيا، والتي بدأت بعد أن شنت روسيا هجومها في عام ٢٠٢٢. وقد أجبرت العقوبات الغربية على روسيا البلاد على البحث عن طرق بديلة للأسواق العالمية، مثل الهند، وعلى الأخص دول الخليج.

أدت زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى إيران في يوليو/تموز ٢٠٢٢ إلى تسريع المحادثات حول الحاجة إلى إكمال الممر، مما يشير إلى تحول في حسابات روسيا واعترافها بأهمية المشروع.

وعلى الرغم من أن الكرملين دعم في البداية المجلس الوطني الانتقالي، فإنه لم يمنح الأولوية قط لتنفيذه السريع.

ومع ذلك، فإن المشروع يستعد الآن لمساعدة روسيا وإيران على زيادة التجارة ومواجهة العقوبات الغربية. منذ عام ٢٠٢٢، أبدت كل من موسكو وطهران التزامًا متجددًا باستكمال المشروع، كما يتضح من البيانات الرسمية والإجراءات العملية.

> **منطقة الشرق الأوسط اكتسبت دوراً أكثر مركزية وسط التوازن المتغير**

في ١١ يونيو ٢٠٢٢، سافرت حاويتان من سانت بطرسبرغ إلى أستراخان، ثم إلى ميناء أنزالي الإيراني على بحر قزوين، وفي النهاية إلى بندر عباس. تزامن هذا الاختبار مع زيارة بوتين لإيران. وفي وقت سابق، في أبريل من العام نفسه، زار وزير الطرق والتنمية الحضرية الإيراني رستم قاسمي موسكو، حيث تم التوقيع على اتفاقية تعاون شاملة في مجال النقل.

وفي سبتمبر، وقعت إيران وروسيا وأذربيجان إعلانًا بشأن الممر الدولي للنقل من الشمال إلى الجنوب INSTC- ، مؤكدًا على أهمية المشروع. جاء ذلك بعد توقيع مذكرة بين السلطات الجمركية في أذربيجان وإيران وروسيا لتسهيل حركة المرور العابر.

وفي منتصف عام ٢٠٢٣، توصلت روسيا وإيران إلى اتفاق بشأن قسم السكك الحديدية المذكور، وتعهدت موسكو بالاستثمار في البناء.

في يناير، قام مساعد الرئيس الروسي وأمين مجلس الدولة إيجور ليفيتين بزيارة خط السكة الحديد. وتم خلال الزيارة الاتفاق على استكمال مشروع السكة الحديد خلال ثلاث سنوات، حيث تقوم روسيا بتمويل خط السكة الحديد بطول ١٦٤ كيلومترا وإيران بتمويل الجزء البالغ طوله ١٢ كيلومترا. وعلى نحو متصل، توصلت الهند وإيران في شهر مايو/أيار إلى اتفاق مدته ١٠ سنوات بشأن تطوير وتشغيل ميناء تشابهار في إيران، والذي

مـن شـأنـه أن يسمح للهند بربط روسيا وآسيا الوسطى/أفغانستان عبر الممر الدولي للنقل من الشمال إلـى الجنوب INSTC .

لا تـزال هناك تحديات

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية، لا تزال هناك تحديات خطيرة تواجه المعهد. وتحد بنيتها التحتية، التي قوضتها العقوبات الأمريكية، من إمكانات النقل الإيرانية إلى أقل من ١٠ ملايين طن، وهو تناقض صارخ مقارنة بإمكانية ٢٠٠ مليون طن سنويًا. ولا يزال هناك أيضًا نقص في عربات النقل والبنية التحتية السيئة نسبيًا للطرق، مما يجعل من الصعب الحفاظ على مستويات حركة مرور أعلى. لا تزال البنية التحتية للسكك الحديدية ضعيفة التطور بسبب القيود الجغرافية ونقص الاستثمار، مما أدى إلى تنفيذ معظم عمليات النقل في جميع أنحاء البلاد عن طريق البر، مما يزيد من الضغط على قدرتها.

وتشمل التحديات اللوجستية الأخرى التأخر في بناء الأنفاق والجسور الخاصة على طول الممر في إيران، فضلاً عن عدم وجود مقياس موحد للسكك الحديدية للطريق. وتستخدم روسيا مقياسًا بطول ١٥٢ سم، وتستخدم إيران مقياسًا بطول ١٤٣٫٥ سم، مما يعقد عمليات السكك الحديدية المحتملة.

وتشكل القيود المالية تحديا أيضا. ولا تزال كل من روسيا وإيران تخضع لعقوبات شديدة، ومع الحرب المستمرة في أوكرانيا والمفاوضات النووية المتوقفة، فمن المرجح أن تستمر القيود الغربية. وتواجه روسيا، القادرة عادة على تمويل قسم السكك الحديدية من رشت

> **دول الشرق الأوسط مستعدة لتوسيع قدرتها على المناورة في الساحة العالمية**

إلى أستارا، آفاقاً واعدة أقل بسبب العقوبات. وهـذا ما يجعل غياب خط السكك الحديدية رشت-أستارا الذي يبلغ طوله ١٦٤ كيلومترًا أمرًا جديرًا بالملاحظة.

وتستكشف إيـران أيضًا طرقًا بديلة، بما في ذلك الطريق عبر أرمينيا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، ناقش وزير النقل والتنمية الحضرية الإيراني رستم قاسمي طرق العبور من أرمينيا إلى إيران والخليج مع المسؤولين الأرمن.

في مارس ٢٠٢٣، اقترحت أرمينيا إنشاء ممر بين الخليج العربي والبحر الأسود لربط الهند بروسيا وأوروبا، تزامنًا مع زيارة وزير خارجية أرمينيا أرارات ميرزويان للهند.

كانت يريفان متفائلة بشأن المشروع، على الرغم من أنها تواجه مشاكل مالية كبيرة، وهو أمر مفهوم.

والأهم من ذلك، على الرغم من التوافق غير المسبوق في الرؤى بين إيران وروسيا في أعقاب اندلاع الحرب في أوكرانيا، فإن البلدين لا يزالان يشعران بانعدام الثقة العميق. وعلى الرغم من الإشادة بتعاونهم المدفوع بالعداء تجاه النظام الليبرالي، إلا أن الشكوك لا تزال قائمة.

ويشكك الإيرانيون في الأهـداف الاستراتيجية الروسية في جنوب القوقاز والشرق الأوسط. وحتى فيما يتعلق بقضايا مثل توفير الطائرات العسكرية الإيرانية بدون طيار لروسيا، فإن السياسيين الإيرانيين منقسمون. وكانت وجهات نظر الإيرانيين العاديين تجاه روسيا، التي يُنظر إليها باعتبارها قوة إمبريالية، سلبية، وخاصة بعد الحرب في أوكرانيا.

هناك أيضًا تناقضات في التوقعات فيما يتعلق

بالتجارة. على سبيل المثال، في عام ٢٠٢٣، انخفضت التجارة المتبادلة بنسبة ١٧٪ إلى ٤ مليارات دولار.

ولا تكمن المشكلة في انخفاض الصادرات الإيرانية إلى روسيا، بل في الانخفاض الحاد في الإمدادات الروسية إلى الجمهورية الإسلامية. وبشكل أكثر تحديدًا، يشهد هذا الانخفاض على المعضلة الشاملة التي واجهتها الشركات الروسية في بيع سلعها في إيران. تتمتع الجمهورية الإسلامية بثقافة تجارية مختلفة، وهي تتناقض مع تركيا أو الإمارات العربية المتحدة، حيث يشترك معهما رجال الأعمال والتجار الروس في الكثير.

ويواجه التجار الروس صعوبة في الوصول إلى المستوردين في إيران دون وسطاء ويجدون صعوبة في تجنب العقبات البيروقراطية. بشكل عام، لم تتأقلم الشركات الروسية بعد مع الأذواق في إيران، بل تفضل دول الخليج وتركيا. لكن في المقابل، نمت الاستثمارات الروسية في إيران، وفي عام ٢٠٢٣، أصبحت روسيا أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر للجمهورية الإسلامية، بقيمة ٢٫٧٦ مليار دولار من إجمالي ٤٫٢ مليار دولار.

> **"يمكن للممر الدولي للنقل من الشمال إلى الجنوب ربط موانئ الخليج العربي والهند بروسيا"**

صعود الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا IMEC

هناك ممر تجاري مهم آخر يتشكل في الشرق الأوسط وهو الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC). وتهدف هذه المبادرة إلى إنشاء رابط نقل واقتصادي سلس بين جنوب آسيا وأوروبا، مروراً بالشرق الأوسط. تم اقتراح الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا- IMEC خلال قمة مجموعة العشرين لعام ٢٠٢٣ في نيودلهي، حيث يجمع IMEC بين اللاعبين الرئيسيين مثل الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي.

وفي سبتمبر ٢٠٢٣، أعلن البيت الأبيض أن الممر سيكون له فرعين: أحدهما يربط الهند بالخليج العربي والآخر يربط الخليج بأوروبا.

السمة الرئيسية للممر هي شبكة السكك الحديدية التي يمكن أن توفر بديلاً أكثر كفاءة للطرق البحرية والطرق الحالية، مما يسهل عبور البضائع والخدمات بشكل أكثر سلاسة بين الدول المعنية.

يعد المشروع بفوائد مثل كفاءة التكلفة والوقت، وخلق فرص العمل، وزيادة قدرات طرق النقل. بالإضافة إلى ذلك، سيحتوي الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا- IMEC على بنية تحتية مهمة للكابلات وخطوط الأنابيب ونقل الهيدروجين الأخضر بين جنوب آسيا وأوروبا. بعض جوانب مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا- IMEC جارية بالفعل. على سبيل المثال، يهدف مشروع كابل الألياف الضوئية الذي كشفت عنه إسرائيل في فبراير/شباط ٢٠٢٣ إلى ربط الهند بأوروبا، مروراً بالمملكة العربية السعودية وإسرائيل.

ويضع السياق الأوسع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا- IMEC كمنافس لمبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI) تحت مظلة الشراكة من أجل الاستثمار العالمي في البنية التحتية (PGII). وجاءت مبادرة الممر الاقتصادي بين الهند والشرق

الأوسط وأوروبا IMEC في أعقاب تعهد قادة مجموعة السبع في عام ٢٠٢٢ بحشد ٦٠٠ مليار دولار لمواجهة مبادرة الحزام والطريق. أكد توقيت إعلان الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا IMEC، قبل المؤتمر الثالث لمبادرة الحزام والطريق في الصين، على المشاعر المناهضة لمبادرة الحزام والطريق.

ومع ذلك، تختلف وجهات النظر في الشرق الأوسط. بالنسبة للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، فإن الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا –IMEC يتعلق بالتنمية الاقتصادية والبنية التحتية أكثر من مواجهة الصين. ولهذه الدول الخليجية أهداف محددة لتطوير اقتصاداتها. ويتوافق هدف المملكة العربية السعودية مع استراتيجية التنويع الاقتصادي لرؤية ٢٠٣٠، في حين ترى دولة الإمارات العربية المتحدة في ذلك فرصة لتعزيز مكانتها العالمية وجذب الاستثمارات. وينظر كلا البلدين إلى الممر الجديد باعتباره فرصة لتعزيز مكانتهما العالمية وسط التنافس المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين.

وهكذا، بالنسبة لدول الخليج، فإن الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا IMEC يتناسب مع استراتيجيتها الأوسع لوضع نفسها في عالم ناشئ متعدد الأقطاب. وتسلط جهودهم الأخيرة للانضمام إلى مجموعة البريكس الضوء على رؤيتهم لنظام عالمي جديد تتمتع فيه القوى المتوسطة بقدرة أكبر على المناورة وتتودد إليها القوى العظمى.

وهم يرون أن هذا المشروع يعزز سياساتهم الخارجية المتطورة المتعددة الاتجاهات. وهذا ما يفسر

> **العامل الرئيسي الذي يدفع توسع المجلس هو الحرب في أوكرانيا**

عدم فعالية الجهود التي يبذلها الغرب الجماعي لدفع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى النظر إلى الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا IMEC على أنها مضادة لمبادرة الحزام والطريق. إنهم يسعون إلى التنويع في علاقات سياستهم الخارجية.

وتشترك الهند في مشاعر مماثلة. ورغم أن التصدي لمبادرات الصين في جوارها يشكل حافزاً بالغ الأهمية، فإن النهج الذي تتبناه نيودلهي يعتمد بشكل أكبر على اعتمادها المتزايد على نفط الخليج والنمو الكبير في التجارة الثنائية. بالإضافة إلى ذلك، فإن احتضان الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا– IMEC لا يستبعد المشاركة في مشاريع ضخمة أخرى. وتتعاون كل من دول الخليج والهند بشكل نشط مع روسيا في إنشاء المركز. وتشير التجارة المزدهرة بين هذه الدول وروسيا منذ الهجوم على أوكرانيا إلى أن دول الخليج لن تتخلى عن سياستها الخارجية الناشئة المتعددة الاتجاهات، ولكنها ستزيد من تنويعها.

الدافع الآخر وراء المشروع هو بحث الهند عن طرق أفضل للوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي. وقد ارتفعت التجارة الثنائية، ولا تزال المناقشات حول اتفاقيات التجارة الحرة مستمرة.

وتضيف المشاركة المتزايدة للاتحاد الأوروبي في منطقة الخليج طبقة أخرى من الدوافع للممر الجديد. علاوة على ذلك، فإن الظروف غير الآمنة في البحر الأحمر، على الرغم من أنها لم تنتشر إلا منذ أوائل عام ٢٠٢٤، لا تزال بمثابة تذكير قوي لتنويع طرق التجارة.

ومع ذلك، تواجه مبادرة الممر الاقتصادي بين الهند

والشرق الأوسط وأوروبا IMEC تحديات كبيرة.

وتشمل الاعتبارات الرئيسية قياس الطلب الفعلي على هذا الممر والتعامل مع التعقيدات التنظيمية. وفي حين تشكل البنية التحتية القائمة أهمية بالغة لطرق التجارة الجديدة، فإن التحديات مثل السكك الحديدية المتخلفة في اليونان والأردن والبناء عبر الصحاري الشاسعة في المملكة العربية السعودية لا يمكن التغاضي عنها.

> **لا يزال هناك نقص في عربات النقل والبنية التحتية السيئة نسبيا للطرق**

علاوة على ذلك، فإن الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا IMEC هو طريق كلاسيكي متعدد الوسائط يضم خطوطًا برية وبحرية بالإضافة إلى مجموعة من البلدان.

وعلى غرار المبادرات الناشئة الأخرى مثل الممر الأوسط، الذي يمتد من تركيا/البحر الأسود إلى آسيا الوسطى، تواجه الممرات المتعددة الوسائط عادة فرصة أقل للنجاح. غالبًا ما يؤدي التنسيق بين العديد من الجهات الفاعلة ذات وجهات النظر الجيوسياسية المختلفة إلى تعقيد تنفيذ الممرات الضخمة. لكي يصبح مشروعًا ناجحًا، يتعين على IMEC التغلب على هذه التحديات.

هناك أيضًا رؤى مختلفة بين الجهات الفاعلة الأوراسية الرئيسية. لدى الصين وروسيا وإيران رؤى مختلفة للتواصل في الشرق الأوسط، وتظل الديناميكيات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وإسرائيل والمملكة العربية السعودية ودول الخليج غير قابلة للتنبؤ بها. ومن غير الواضح حتى الآن كيف أو ما إذا كانت مبادرة الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا IMEC يمكن أن تحسن العلاقات بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية. وشككت الحرب في غزة في إمكانية تنفيذ برنامج IMEC.

على المستوى الرسمي، لن يكون من الممكن إحراز تقدم حقيقي في الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا IMEC إلا إذا استوفت إسرائيل المطالب التي أعلنتها المملكة العربية السعودية، والتي يتمثل جزء كبير منها في حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ومع ذلك، قد تتعاون المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى بشكل غير مباشر مع إسرائيل في تطوير الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا IMEC. إن الحرب في غزة تشكل عقبة كبيرة، ولكنها ليست بأي حال من الأحوال عقبة حاسمة.

وهناك قضية أخرى، وهي أنه على الرغم من أن الممر المتوقع يسلط الضوء على طول عمر طرق التجارة القديمة التي تربط جنوب آسيا والبحر الأبيض المتوسط، إلا أنه لم يعبر شبه الجزيرة العربية أي طريق رئيسي من الشرق إلى الغرب. وبدلاً من ذلك، كانت طرق التجارة عبر بلاد ما بين النهرين والبحر الأحمر أكثر جاذبية لآلاف السنين، سواء خلال العصر الروماني/البيزنطي أو الإمبراطورية المغولية العالمية، التي غطت جزءًا كبيرًا من القارة الأوراسية. ليس من المستغرب أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عارض الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا –IMEC واقترح نسخته الخاصة حيث تلعب تركيا دورًا رئيسيًا في الطريق من الخليج عبر العراق – وهي الرؤية الأكثر توافقًا مع طرق الحرير التقليدية.

طريق التنمية

أمـا مـبـادرة طريق الحرير الثالثة المهمة فهي طـريـق التنمية الـذي يمتد من تركيا إلى الخليج العربي عبر الأراضـي العراقية. وقد تلقى المشروع، الذي تم تصوره في الثمانينيات، دفعة متجددة من العراق، وعلى وجه الخصوص، من تركيا، التي تشعر بالقلق إزاء استبعادها من الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا- IMEC.

في ٢٢ أبريل، قام الرئيس التركي أردوغان بأول زيارة له إلى العراق منذ ١٣ عامًا، حيث كانت إحدى الاتفاقيات الرئيسية حول طريق التنمية، وهو مشروع ضخم بقيمة ١٧ مليار دولار يربط تركيا بالخليج العربي.

إلى جانب العراق وتركيا، وقعت الإمارات العربية المتحدة وقطر أيضًا على الاتفاقية، بحثًا عن طرق بديلة للتجارة مع حوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي.

بالنسبة لأنقرة، فإن المخاطر كبيرة لأنها تسعى إلى تخفيف استبعادها من مشروع الممر الذي طورته القوى الغربية ودول الخليج والهند. ويمر هذا الطريق، المعروف باسم IMEC الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا - عبر المملكة العربية السعودية وإسرائيل. وفي حين أن الحرب في غزة قد حدت من فرص المشروع، فإن الأزمة في البحر الأحمر يمكن أن تدفع في الواقع تطويره. وبعد إعلان الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا- IMEC، أعربت تركيا عن استيائها من استبعادها واقترحت طريق عبور بطول ٧٤٠ ميلاً عبر العراق. ويتماشى هذا مع طموح أنقرة في أن تصبح مركزًا للتجارة والعبور بين الغرب والشرق وبين الشمال والجنوب.

> **لا تزال البنية التحتية للسكك الحديدية ضعيفة التطور بسبب القيود الجغرافية ونقص الاستثمار**

كـمـا أن المخاطر كبيرة بالنسبة للعراق، الـذي ينظر إلـى طريق التنمية كوسيلة لتنويع اقتصاده المعتمد على النفط، حيث يأتي حوالي ٩٣٪ من الإيـرادات من قطاع النفط.

يُنظر إلى الطريق على أنه فرصة لإنشاء اقتصاد جديد يركز على الطاقة الخضراء والبنية التحتية الجديدة، مثل الطرق والسكك الحديدية والمستوطنات في المناطق الصحراوية.

يعد طريق التنمية طموحًا عراقيًا طويل الأمد، وتم الكشف عنه لأول مرة في الثمانينيات باسم القناة الجافة. وبسبب الظروف الجيوسياسية غير المواتية، تم تأجيل تنفيذه عدة مرات. والآن، في ظل الدعم القوي الذي تحظى به تركيا، والشكوك المحيطة بالبرنامج الدولي للتعاون الاقتصادي (IMEC)، وعدم الاستقرار في البحر الأحمر، فإن طريق التنمية قد يلعب دوراً مهماً، إن لم يكن رئيسياً، باعتباره طريقاً تجارياً قابلاً للتطبيق بين أوروبا وآسيا. وفي العصر الحالي الذي يتسم بإعادة تشكيل طرق التجارة في أوراسيا، حيث تعمل روسيا والصين وإيران والدول العربية على الترويج لمشاريع ربط جديدة، يسعى العراق وتركيا أيضا إلى لعب دور أكبر في ربط المحيط الهندي والاتحاد الأوروبي. ويعكس المشروع طموحات العراق الجيوسياسية لرفع مكانته كلاعب إقليمي مهم.

توفر الأمثلة التاريخية سببًا جيدًا وراء المشروع.

من العصر الروماني إلى العصر الساساني إلى العصور العربية، لعب الطريق التجاري عبر الخليج العربي الذي يربط المحيط الهندي بآسيا الصغرى وسوريا دورًا رئيسيًا

في الحسابات الاقتصادية للقوى الإمبراطورية. وتنافس العثمانيون وإيران الصفوية للسيطرة على هذا الشريان الحيوي، بينما سعت القوى الأوروبية في أوائل القرن العشرين إلى التواصل بين الخليج والبحر الأبيض المتوسط.

ومع ذلك، هناك العديد من القضايا الرئيسية التي تعيق طريق التنمية الحديثة. الأول هو الوضع غير المستقر على الحدود العراقية التركية، حيث تشعر أنقرة بالقلق من حزب العمال الكردستاني، الذي هاجم البنية التحتية العابرة للحدود.

يتمثل التحدي الآخر في إيران، التي تتمتع بنفوذ كبير في العراق ولديها طموحاتها الخاصة في أن تصبح مركزًا رئيسيًا للتجارة والعبور من خلال المركز المذكور أعلاه. كما تمارس إيران نفوذها على الجماعات المسلحة في العراق، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعقيد تنفيذ طريق التنمية.

وتتعرض آفاق المشروع الضخم لمزيد من التساؤلات بسبب عدم وجود دراسة جدوى شاملة تسلط الضوء على نقاط ضعفه وإمكاناته. كما أن الجغرافيا لا تصب في مصلحة العراق بشكل كامل، إذ أن نجاح المشروع يعتمد على الوضع في مضيق هرمز. وإذا تم إغلاقه، فإنه سيقتل التجارة العابرة للقارات عبر طريق التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر شاطئ العراق على الخليج العربي ضيقاً للغاية بحيث لا يمكن تطوير هذا الممر الضخم بشكل فعال.

الخاتمة

المبادرات الثلاث التي تمت مناقشتها أعلاه هي مشاريع طموحة، ولكنها تواجه تحديات عديدة تتراوح بين الجيوسياسية والمالية البحتة. ليست كل مشاريع

> **هناك ممر مهم يتشكل في الشرق الأوسط وهو الممر بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا**

الاتصال مضمونة النجاح، ومع ذلك فإن التسارع شبه المتزامن لثلاثة مشاريع كبرى في الشرق الأوسط يشير إلى أن الصراع على الاتصال عبر أوراسيا قد دخل مرحلة جديدة. وكثفت روسيا والولايات المتحدة وإيران ودول الخليج العربي جهودها لإعادة تشكيل طرق التجارة من خلال ضخ استثمارات ضخمة في البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية. وكما كان الحال في العصور القديمة والعصور الوسطى، فإن الجهات الفاعلة القادرة على السيطرة على طرق التجارة في الشرق الأوسط تستعد للعب دور جيوسياسي رئيسي.

تشير الديناميكيات الكامنة وراء تطوير IMEC(الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا) و INSTC (الممر الدولي للنقل من الشمال إلى الجنوب- International North-South Transport Corridor) وطريق التنمية أيضًا إلى أن الدول الحديثة لم تعد تعطي الأولوية للخطوط البحرية.

ولا تزال الطرق البرية جذابة كما كانت في زمن طريق الحرير الكلاسيكي. ويمكن أن يعكس التحول من البحر إلى الأرض أيضًا عدم الاستقرار المتزايد في البحر الأحمر أو في منطقة المحيط الهادئ الهندية، حيث يمكن أن تتطور المنافسة بين الصين والولايات المتحدة بسهولة إلى مواجهة مفتوحة.

*أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة الأوروبية في تبليسي، جورجيا

رفيق خوري:

حرب منطقة خطرة في عالم متغير وخطر

ليس أخطر من حرب غزة سوى كونها حرب الهرب من السلام بالنسبة إلى طرفيها المباشرين، حكومة نتنياهو وحركة «حماس». ولا يبدل في الصورة كثيراً كون العواصم العربية والعالمية تريد أن تنتهي الحرب بتسوية لقضية فلسطين على أساس «حل الدولتين».

والأخطر أن تتحول إلى حرب شاملة من دون حسابات للهدف الجيوسياسي والاستراتيجي الذي تحققه الحرب، بحيث تبدو حرب تدمير مقابل تدمير ثم العودة إلى نقطة الصفر. ففي الجدل حول من يملك قرار الحرب والسلم في غزة ثم في لبنان ثم في المنطقة تجاهل لعامل مهم في المعادلة هو من يملك قرار الحرب ليس بالضرورة مالكاً لقرار السلم.

قرار الحرب في لبنان في يد كل من «حزب الله» وإسرائيل، لكن قرار السلم ليس في يد أي منهما. كذلك الأمر بالنسبة إلى قرار الحرب في غزة وهو في يد كل من إسرائيل و»حماس» من دون أن يكون قرار السلم في يد أي منهما. قرار الحرب الشاملة في غزة ولبنان وسوريا والعراق واليمن في أيدي كل من إسرائيل وإيران، لكن حساب الموقف الامريكي يضبط الطرفين، وإن لم يكن قرار السلم في يد أي من القوى المحلية والإقليمية والدولية.

والواقع ناطق بأكثر من وزير الخارجية الامريكي

> قدرة امريكا على التأثير في سياسة حلفائها صارت ضعيفة جداً إن لم تكن معدومة

أنتوني بلينكن الذي يقول إن «الوضع في الشرق الأوسط هو الأخطر منذ عام ١٩٧٣»، عام حرب أكتوبر بين مصر وسوريا معاً وإسرائيل.

وهي حرب قادت إلى اتفاقات «فك ارتباط» في سيناء والجولان ثم إلى سلام بين إسرائيل وكل من مصر والأردن، وقادت بصورة غير مباشرة إلى «اتفاق أوسلو» بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

لكن الدنيا تغيرت كثيراً في المنطقة والعالم. عام ١٩٧٣ كان في إمكان امريكا والاتحاد السوفياتي «ضبط» اللعبة في المنطقة ضمن الثنائية في النظام العالمي.

وكان الموقف العربي قوياً لجهة التضامن العربي الواسع مع القاهرة ودمشق. أما اليوم، فإن روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي الذي انهار عام ١٩٩١ مشغولة بحرب أوكرانيا بعد الانخراط في حرب سوريا. وامريكا في حال ضعف وفقدان صدقية إلى حد أن روبرت غيتس الذي تولى إدارة الاستخبارات المركزية ثم وزارة الدفاع يقول إن «لا أحد يبدو خائفاً من امريكا».

إسرائيل صارت في حاجة إلى حماية امريكية مباشرة لا إلى مجرد أسلحة من امريكا. وإيران تقود «محور المقاومة» وتمارس استراتيجية «وحدة الساحات» بحيث صار دورها الإقليمي واسعاً من خلال الفصائل المسلحة التي أسستها والفصائل التي تسلحها وتمولها، من «حزب الله» في لبنان وفصائل «الحشد الشعبي» في العراق وميليشيات أفغانية وباكستانية في سوريا إلى «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في غزة والضفة الغربية والحوثيين في اليمن. والعامل البارز هو صعود قوى غير دولية تلعب أدواراً كبيرة على المسرح العسكري والأمني والسياسي.

لا بل إن الدور الصيني الواسع بعد تطور القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية بقيادة الرئيس شي جينبينغ صار أبرز حدث في العالم. ومن حيث كانت الصين في تفاهم مع امريكا في السبعينيات من القرن الـ٢٠ ضد الاتحاد السوفياتي فإن بكين وموسكو اليوم في «شراكة استراتيجية بلا حدود».

وهي شراكة متوسعة مع إيران وكوريا الشمالية وسواهما، بحيث يكتب ريتشارد فونتين وأندريا كيندال تايلور عن «محور الاضطراب» الذي يضم روسيا والصين وإيران وكوريا الشمالية. وفي رأي الكاتبين الأكاديميين، فإن روسيا هي المحرض على قيام المحور وأن القاسم المشترك بين القوى الأربع هو «الاعتراض على النظام الدولي» الذي يرون أنه «لا يراعي مكانتهم ولا يعطيهم

> كل قوة تريد توسيع نفوذها ومصالحها في السلم ولو على حساب قوى أخرى

حرية الحركة لجهة روسيا في الجوار القريب، والصين في تايوان وبحر الصين الجنوبي، وإيران في النفوذ الإقليمي ومحور المقاومة لإسرائيل، وكوريا الشمالية في توحيد شبه الجزيرة الكورية».

فضلاً عن بروز ما صار اسمه «الجنوب العالمي» والذي يضم دولاً إقليمية مهمة مثل الهند وجنوب أفريقيا وإندونيسيا والسعودية وتركيا. وهي دول تمارس سياسة الانفتاح على كل الأطراف خلافاً لما كانت عليه الحال أيام صراع الجبارين، إذ كل دولة مرتبطة بقطب واحد لا فكاك منه أو عنه.

فلا كتل ثابتة. ولا امريكا تستطيع فعل ما يطلبه لها مايكل سينغ من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» والذي خدم في مجلس الأمن القومي الامريكي، وهو «كتلة دول متحالفة في الشرق الأوسط تضمن مصالح الولايات المتحدة، وتسمح لها بالتوجه نحو الشرق الأقصى».

وعلى العكس، فإن قدرة امريكا على التأثير في سياسة حلفائها في أحداث اليمن وليبيا والعلاقات مع إيران صارت ضعيفة جداً إن لم تكن معدومة.

وفي مثل هذه الأوضاع المتغيرة والقلقة يصبح «اللا يقين» هو السائد. فالصراع على المصالح بعد مرحلة الصراع على المبادئ والعقائد أخطر، لأن من الصعب التخلي عن المصالح في حين أن من الممكن اللجوء إلى المرونة في ما يتعلق بالمبادئ.

والكل يسلم حالياً بأن قرار الحرب معقد جداً، وبخاصة بالنسبة إلى حرب شاملة يتم التلويح بها في الشرق الأوسط، لكن المشكلة أن مرحلة اللا حرب واللا سلم لم تؤد إلى نمو وازدهار وحوكمة رشيدة داخل الدول. والمشكلة الأكبر أن قرار السلم أشد تعقيداً من قرار الحرب.

فكل قوة تريد توسيع نفوذها ومصالحها في السلم ولو على حساب قوى أخرى. وكل من له دور في الحرب يريد حلاً في ثياب «انتصار» له.

سلسلة هزائم وخسائر يراد لها أن تكون سلسلة انتصارات وأرباح. وحرب عبر «وحدة الساحات» هي باستثناء حرب غزة، لا تزال حرباً بلا معارك يتحرك فيها جنود. مجرد تقاصف بالصواريخ والمدفعية وتقاتل بالمسيرات. وهذه من أخطر أنواع المعارك وأكثرها تغييراً لاستراتيجيات الحرب.

*الاندبندنت عربية

www.marsaddaily.com

شهداء تظاهرة كركوك و رسالات متعددة

*محمد شيخ عثمان

مع علمهم المسبق بأن البهائم المفخخة من الجماعات التكفيرية والشوفيينة من ايتام النظام البائد ستستهدفهم إلا ان الكرد في كركوك ومعهم المنصفون من التركمان والعرب والكلدوآشوريين قرروا في ٢٠٠٨/٧/٢٨ المشاركة في تظاهرة احتجاجية منددين بتمرير قانون انتخابات مجالس المحافظات في مجلس النواب بناء على رغبة واهواء المعادين للتعايش والتاخي وحقوق الشعب الكردي التي كفلها الدستور ،ورغم العمل الارهابي الجبان الذي أسفر مع الأسف عن إستشهاد ٢٦ شخصاً وجرح ١٨٠ آخرين الا ان المتظاهرين قرروا الاستمرار في مسيرتهم .

وفيما قرر مجلس رئاسة الجمهورية بإلاجماع نقض القانون، الا ان تلك التظاهرات واستمرارها رغم الاستهداف الارهابي كانت حقا نوعا من البسالة والشجاعة واقوى دليل على روح التضحية التي تجري في عروقهم وبنيتهم الانسانية .

لقد كانت رسالة قوية وواضحة للحكومة العراقية آنذاك للقيام بواجباتها بتنفيذ ماتعهدت به في برنامج عملها وفي فقرتها الـ ٢٢ حول تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور .

انها ايضا رد صريح على المتآمرين بان في كركوك شعبا كرديا جريئا و حليما لايُحب ان يَغضب ولن يساوم على مصير المدينة دون تطبيع الاوضاع فيها كما ينص الدستور والقانون ووفق الالتزمات الاخلاقية على جميع اطراف العملية السياسية ، وكانت تمثل الاصرار و الحزم في ان لابديل سوى تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور لتبقى كركوك مدينة حقيقية للتآخي وعنوانا للعراق المصغر.

التظاهرة اثبتت في حينها ان الاغلبية الكبرى في كركوك تنظر الى المادة ٢٤ من قانون انتخابات مجالس المحافظات بريبة كبيرة وبانها تعني بالنسبة لهم مصادرة حقوقهم الديمقراطية والتاريخية و كانت حقا رسالة التحدي لكل من تسول له نفسه التدخل في مصير المدينة انطلاقا من النزعة الاستبدادية و خارج المواد المنصوص عليها في الدستور العراقي.

تظاهرة كركوك الدموية لاتختلف عن خروج النواب الكردستانيين وحلفائهم الصادقين في جلسة الثلاثاء لمجلس النواب انذاك فمن خلالهما انطلقت روح التصدي ضد المتصيدين في الماء العكر الذين كما قال رئيس الجمهورية حينها «يرفضون كل شيء كردي » وهم من انصار عودة الاستبداد و سياسة التطهير العرقي مرة اخرى الى العراق،و انطلقت من خلالهما ايضا الاصرار الكردي على عدم المساومة على كل مامن شأنه الاخلال بالثوابت الوطنية و بتعثر العملية الديمقراطية التوافقية في العراق الجديد.

ومن خلالهما ايضا اثبت الكرد بانهم كانوا على حق عند حرصهم على بناء العملية الدستورية والسياسية بشكلها الحالي بحيث لايسمح لاحد بان يمارس سياسة الاستبداد والاقصاء بحق اي مكون آخر .

لقد اضحت التظاهرة الجماهيرية الدموية في كركوك رسالة الى القيادة الكردستانية في بغداد وفي الاقليم ايضا بان الشعب يقف معهم في عدم مساومتهم على المدينة و قد تحدى الارهاب المفخخ ليثبت صدق نواياه وانه مستعد للمزيد .

تحية للذين سقطوا من شهداء و جرحي في هذه التظاهرة الدموية وتلك التضحيات رسالة تنبيه إلى أن الإصرار على الإخلال بالتوافق و تشجيع التفرد ونزعة التحالفات غير المبدئية، سيلحق أفدح الأضرار بالوحدة الوطنية و مسيرة العمل السياسي المشترك في الدولة الاتحادية.